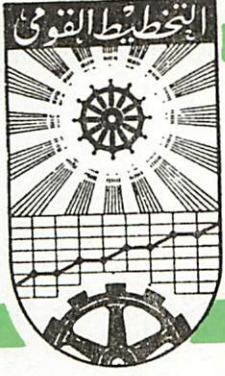


# جمهورية مصر العربية



## مَعهد المخطوطات القومية

مذكرة خارجية رقم ( ١٣٢٦ )

تقويم موقف الإستثمارات العربية والاجنبية  
فى السبعينات

دكتورة اجال راتب

دكتور محمود عبد الحى

يونيو ١٩٨٢

اعادة طبع

فبراير ١٩٩٣

## المحتويات

### مقدمة

- بعض ملامح القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقانون المعدل له .
- الآثار المختلفة للاستثمارات الأجنبية .
- ١ - الأثر على معدل التكوين الرأسمالي
- ٢ - الأثر على الادخار
- ٣ - الأثر على الاستهلاك
- ٤ - الأثر على الانتاج والهيكل الانتاجي للاقتصاد القومي
- ٥ - الأثر على العمالة والأجور
- ٦ - الأثر على توزيع الدخل
- ٧ - الأثر على ميزان المدفوعات
- ٨ - الأثر على المستوى التكنولوجي .
- خاتمة وتوصيات

فى غمار العمل على اعداد الخطة الحالية ، وفى اطار المجموعات المشتركة التى دعا اليها تكوينها وزير التخطيط لعمل دراسات لبحث مشاكل الاقتصاد المصرى • ونظرا لما أعطاه المسئولون فى الفترة السابقة من أهمية للاستثمارات العربية والأجنبية فى تمويل خطة التنمية ٠٠٠ وفى ضوء مناقشاتنا مع الدكتور جمال السحراوى وكيل أول وزارة التخطيط ، رأينا اعداد هذه الدراسة لكى نلقى الضوء على أهم ما ترتب على قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، والسياسة التى انطلق منها ودورها وكذلك النشاط الاستثمارى والانتاجى الذى نما فى ظل هذا القانون من آثار على الاقتصاد القومى المصرى •

وقد حاولنا - بقدر ما أتبع لنا من بيانات - أن نتبع هذه الآثار باكبر قدر من الشمول ، فغالجنا أثر الاستثمارات العربية والأجنبية فى التكوين الرأسمالى ، وفى الانتاج ، والعمالة ، وكذلك فى هيكل الاقتصاد القومى ككل ، ثم أعطينا اهتمامنا لبحث آثار هذه السياسة على الاختلالات المزمنة فى ميزان المدفوعات ، فضلا عن بيان هذه الآثار على المستوى التكنولوجى وتوزيع الدخول وانعكاسات ذلك كله على ارادة التنمية والمجتمع المصرى •

بيد أن ما نحبى الإشارة اليه هو أننا فى هذه الدراسة لا ندعى أننا استوفينا الموضوع حقه من حيث عمق التحليل وتنوع أدواته ، فقد حال بيننا وبين ذلك قصور فى كثير من البيانات وعدم دقة ما أتبع لنا منها فضلا عن الفجوة الزمنية بين طلبنا للبيانات وما وضع منها تحت أيدىنا ٠٠٠٠ ويترتب على ذلك أننا نعتبر ما ورد فى هذه الدراسة اطارا عاما لمزيد من البحوث حول موضوع الاستثمار العربى والأجنبى فى مصر ، ولا شك أن اتاحة البيانات التفصيلية الدقيقة عن كافة النقاط التى تناولناها فى هذا التقرير ، سيكون حافزا لنا لاعادة تناول هذا الموضوع بالشمول والعمق اللازمين •

لا تعد الرغبة في اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للمشاركة في تنمية الاقتصاد المصري ، وليدة القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقانون المعدل له ( ١٩٧٧/٣٢ ) فعند ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حين أُعتبرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية هدفا معتمداً ومعلنا تسعى الدولة الى تحقيقه ، نجد أن مشكلة تمويل التنمية وقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار القومي قد أعطيا لاجتذاب رؤوس الأموال الخارجية أهمية خاصة في تجربة وسياسة التنمية في مصر ، وقد زاد من أهمية الحاجة الى رؤوس الأموال هذه عاملين أساسيين :

أولهما : أن سياسة التنمية في مصر - كما في الغالبية العظمى من الدول المتخلفة - قد ظلت معتمدة على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى بدرجة كبيرة ، فالاستيراد قد شكل أحد المقومات الرئيسية لانشاء الصناعات والتوسع فيها ( بالاعتماد على استيراد الآلات والسلع الوسيطة ) . أما زيادة الصادرات فقد ظلت هدفا رئيسيا باعتبار أن الصادرات تحول الواردات ومن ثم تحول التنمية الاقتصادية والاجتماعية نفسها . ولم يقترن هذا الاعتماد على الخارج بتحقيق نتائج تذكر في مجال التعاون الاقليمي وتنسيق سياسات التنمية بين مصر وبقية العالم العربى أو بين مصر والدول الأفريقية ، وانما استمرت النسبة الكبرى من علاقات مصر الاقتصادية مع العالم الخارجى مركزه مع الدول المتقدمة ( مع اختلاف في الأهمية النسبية للعلاقات مع الدول الرأسمالية ومع الدول الاشتراكية حسب المرحلة الزمنية ونوع الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي اعتنقتها الدولة ) . وقد ترتب على هذه السياسة ، وكذلك على اتباع سياسة الاحلال الأبقى محل الواردات ، ان مشكلة عجز ميزان المدفوعات والحاجة الى رؤوس الأموال الأجنبية قد مطت قيدها هاما على جهود ومعدلات التنمية في مصر .

ثانيهما : ان مستوى الادخار الفعلى قد ظل دائما دون مستوى الادخار الممكن بكثير ، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية . ولتوضيح أثر هذا الاختلاف بين مستوي الادخار بشير بايجاز الى أن الانتقال من خطوة لأخرى في عملية التنمية الاقتصادية يقتضى توجيه كامل الطاقة الادخارية التي تتيحها

الخطوة الأولى الى الاستثمارات اللازمة للخطوات التالية ، ولكن استنزاف هذه الطاقة الادخارية فى المواجهات العسكرية وفى مواجهة التزايد السكانى وفى الاستهلاك الترفى والمظهرى ، أدى الى تصور دائم فى المدخرات الفعلية والى مجزها عن تمويل الاستثمارات اللازمة لخطط وبرامج التنمية ، ومن ثم اتجهت الأنظار دائما الى الخارج لتسد رؤوس الأموال الأجنبية الفجوة بين مستوى الادخار المحلى الفعلى ، وبين مستوى الاستثمارات المطلوبة .

وهكذا نجد أنه منذ سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ ، والذى أجاز أن تصل ملكية رأس المال الأجنبى لأسهم المشروعات الى ٥١% ، ثم صدر القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ والذى أجاز للشركات ذات المنشأ الأجنبى الدخول فى الاستثمارات البترولية . وفى نفس السنة صدر القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ والذى عدل بالقانون ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ فأجاز تحويل الربح الناتج من استثمار رأس المال الأجنبى الى الخارج بوحدة العملة التى ورد بها بالإضافة الى امكانية اعادة تحويل رأس المال نفسه الى الخارج بعد مدة وعلى دفعات وجواز تحويله بالكامل بعد سنة اذا لم يتم استثماره خلالها . . . . . وقد هدغت هذه القوانين الى تشجيع تدوم رؤوس الأموال الأجنبية حتى فى الاستثمارات المباشرة . . . . . بعد التأميم واجراءات " التحويل الاشتراكى " اتجهت الدولة الى اعادة النظر فى غضيلاتها بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية ، فقل حماسها للاستثمارات المباشرة وأصبحت سياستها فى هذا المجال تتميز بالاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية الحكومية أساسا وفى شكل قروض ومنح من خلال الاتفاقيات . . . . . وهنا تجدر الاشارة الى أن سعى الدولة الى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ( عامة كانت أم خاصة ) قد تميز ، خلال الفترة من ١٩٥٢ ، الى ١٩٧٢ بالنظر الى رأس المال الأجنبى على أنه يمكن أن يكون عنصرا مكملا فى تمويل الاستثمارات القومية وفى سد عجز ميزان المدفوعات ، على حين أن الجهد الوطنى كان يتعين عليه أن يضطلع بالعبء الرئيسى فى تمويل هذه الاستثمارات وفى كبح جماح هذا العجز فى ميزان المدفوعات . وانطلاقا من هذه النظرة ، لا يمكن القول بأن الدولة ، فى هذه الفترة ، قد عمدت الى اعادة النظر فى الأسس الاقتصادية والاجتماعية للنظام بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، ولعل مما ساعد على ذلك أن القيادة السياسية قد استطاعت فى ذلك الوقت أن تستفيد من حادثة الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، ومن سياستها فى محاولة احتواء الثورة المصرية مما هيا لمصر الحصول

على كثير من القروض بفترات سماح طويلة نسبيا ، فضلا عن أن الحكومات المتعاقبة قد عدت الى ترحيل كثير من المشاكل الاقتصادية التي كان ينبغي عليها مواجهتها وحلها .

ولكن تغير الظروف الدولية ، واستمرار اعتماد الاقتصاد المصري على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي . واستمرار تخلف مستوى الادخار الفعلى عن مستوى الادخار الممكن ( وان كانت العوامل السمودية الى ذلك قد أصبحت أكثر قوة وتأثيرا ) . وتراكم الأعباء الاقتصادية الناتجة عن مواجهة العسكرية مع اسرائيل وكذلك حلول آجال تسديد كثير من القروض وفوائدها ، بالإضافة الى تزايد حدة عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، وتراخي هيمنة الدولة والخطة القومية على النشاط الاقتصادى . قد أدت جميعها الى زيادة هذه الحاجة الى التمويل ورؤوس الأموال الأجنبية . . . . .

ولعلاج هذه المشاكل اهتدى فكر القيادة السياسية ابتداء من ١٩٧١ الى ضرورة توفير كل الضمانات وانتهاج مختلف السبل لتشجيع تدوم رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتساهم فى علاج مشاكل الاقتصاد المصرى وفى تنميته . فكان أن تبنت الدولة ما يسمى بسياسة " الانفتاح الاقتصادى " وهى سياسة وضعت بنودها فى سنة ١٩٧٢ . ثم عدت بقانون استثمار العال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ( القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ) . ومن استقراء هذه السياسة ومدى الاهتمام فيها بالعمل على جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وفتحها الباب واسعا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، نستطيع القول أن نظرة الدولة الى رؤوس الأموال الأجنبية قد اختلفت جذريا بعد سنة ١٩٧٢ مما كانت عليه قبلها ، فبعد سنة ١٩٧٢ وبالأحرى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبضعة الشهور التالية لها ، أصبح ينظر الى رؤوس الأموال الخارجية ( عربية وأجنبية ) على أنها يمكن ان تكون شريكا كاملا ، وليس عنصرا مكملا فحسب ، فى تنمية الاقتصاد المصرى . . . . . وذلك تغيير أساسى له أبعاده الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم فهو يستقطب تأييد البعض من جهة ، ومعارضة البعض من جهة أخرى ، ومع ذلك قد يكون من المفيد أن نعود قليلا الى الوراء لنعرف بشئ من التحديد على العوامل التى دفعت الى الأخذ بسياسة الانفتاح والى انتهاج مختلف السبل لاجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية .

فقد كان من نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لأرض عربية جديدة ، أن مصر أصبحت عليها أن تعيد بناء قوتها العسكرية وتكمل استعداداتها لخوض حرب جديدة لتحرير الأراضى التى احتلتها

اسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧ وقد استنزف الاستعداد للحرب الجزئية الأكبر من الموارد المتاحة المخصصة للاستثمار في وقت تناقضت فيه موارد مصر من العملات الأجنبية بدرجة ملموسة لإغلاق القناة ووقوع جزء هام من الحقول المصرية المنتجة للبتروول في قبضة الاحتلال الاسرائيلي ٠٠٠ وبالتالي زادت حاجة مصر الى العالم الخارجي لسد فجوة الموارد المحلية وما يناظرها من فجوة في العملات الأجنبية ٠ وقد قدر المتوسط السنوي لهذه الفجوة ما يوازي ٤% من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٦٧ - ١٩٧٢ ٠

ولمواجهة حاجة مصر الى العملات الأجنبية ، تقرر في مؤتمر القمة العربي بالخرطوم ، والذي عقد بعد يونيو ١٩٦٧ تخصيص دعم لمصر لتعويضها عن إيرادات إغلاق قناة السويس ، وبلغ متوسط هذا الدعم حوالي ١٢٥ مليون جنيه ( ٢٨٦ مليون دولار تقريبا ) ، وبالإضافة الى ذلك فان الدول الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ، ساهمت في تدعيم تمسدة مصر على مواجهة فجوة العملات الأجنبية عن طريق تقديم القروض والمعونات التي بلغ متوسطها معا حوالي ٥٨ مليون جنيه ( ١٣٣ مليون دولار تقريبا ) ٠

ولكن هذه القروض والمعونات مجتمعة لم تكن لتكفي مصر لمواجهة الضغط المتزايد على ميزان مدفوعاتها ، ومن ثم تزايد فجوة العملات الأجنبية ، فقد شهدت هذه الفترة أيضا ، بالإضافة الى ارتفاع أعباء الاعداد العسكرية ، تزايد أعباء الديون الخارجية لمصر بشكل ملموس ، حيث حلت آجال الاستحقاق لكثير من القروض المتوسطة وطويلة الأجل التي كانت مصر قد عقدتها خلال الفترة السابقة ٠ وقد ابتعدت المبالغ التي خصصتها مصر لخدمة الديون في هذه الفترة ( ٦٧ - ١٩٧٢ ) نسبة هامة من حصيله صادراتها ( على سبيل المثال زادت هذه النسبة عن ٢٥% من حصيله الصادرات سنة ١٩٧٠ ) ٠

ثم كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما ترتب عليها من ضرورات استعاض الأسلحة والذخيرة التي التهمتتها هذه الحرب بالإضافة الى تحديث المعدات والأسلحة ٠ بجانب هذه الاحتياجات العسكرية أخذت الحاجة الى استيراد المواد الغذائية ، وبصفة خاصة القمح ، في التزايد المستمر ، واضطرت مصر الى استيراد هذه المواد بالدفع نقدا أو عن طريق التسهيلات المصرفية والقروض قصيرة الأجل وبالشروط التجارية السائدة في أسواق المال العالمية ٠ وما زاد من أعباء الاقتصاد المصري أن أسعار معظم وارداته الأساسية أخذت في الارتفاع الحاد في الأسواق العالمية ، ولم تكن هناك زيادة تذكر في الصادرات المصرية

بحيث تعوض تزايد الواردات وارتفاع أسعارها وعندئذ انتهاى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وضع زهدى التدهور فى المخزون السلعى من المواد الخام الوسيطة والسلع الاستراتيجية والمواد الغذائية ٠٠٠ ومن ناحية أخرى كانت - ولا زالت - هناك معظم المرافق العامة والهيكل التحتية للاقتصاد القومى تعاني من التدهور الشديد بسبب استهلاكها وعدم تكريس الاستثمارات اللازمة لها خلال فترة الاستعداد للحرب ، فضلا عن سوء وعدم التخطيط لصيانة هذه المرافق والهيكل التى تعد وبحق رأس المال الأجماعى اللازم لكل تطور للانطلاق فى التنمية ، واذ ما أضفنا الى كل هذه المشاكل استمرار - بل وتزايد حده - الاعتماد على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى ، وكذلك تخلف مستوى الادخار الفعلى عن مستوى الادخار الممكن ، وهو تخلف ازدهات حدثت منذ ما بعد حرب أكتوبر ورغم الادعاء بأن الأعباء العسكرية كانت سببه الرئيسى ، نستطيع أن ندرك حجم وعمق المشكلات التى يعانىها الاقتصاد المصرى منذ انتهاى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وإذا كما لا نستطيع التقليل من حجم وأهمية هذه المشاكل وضخامة الموارد العينية والمالية التى ينبغى توفيرها للتغلب عليها ، فضلا عن أن أسبابها الرئيسية لا تثير جدلا كثيرا بين معظم الاقتصاديين ، فى مصر ، إلا أن أساليب ووسائل التغلب على هذه المشاكل لا يعق عليها الكافة أو حتى أغلبية هؤلاء الاقتصاديين ولقد تبنى واضعوا السياسة المصرية - منذ بدايات سنة ١٩٧٢ كما أشرنا - اتجاها مؤداه أن التمويل هو مشكلة المشاكل بالنسبة للاقتصاد المصرى ومن ثم عمدت الدولة داخليا الى التمويل باستحداث المعجز ، وخارجيا تبنت الدولة ، فى إطار ما يعرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، سياسة تشجيع رؤوس العربية والأجنبية على الاستثمار المباشر داخل مصر وفى مناطق حرة حددت لتبشر عليها المشروطات الأجنبية نشاطها دون الخضوع للاجراءات الجمركية وفقا لقواعد معينة ٠٠٠

بعض ملامح القانون ٤٣ والقانون المعدل له :

ويعتبر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الصيغة التشريعية التى تعبر عن سياسة الانفتاح كما ارتأتها الدولة فى ذلك الوقت ، فإذ القانون يتضمن بعدد من لهذه السياسة .  
الأول : خارجى وينصب على تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية على القدوم والاستثمار ( بشكل مباشر أو غير مباشر ) فى مصر . ويتخذ = هذا التشجيع وسائل شتى تبدأ من توفير كافة الضمانات لرؤوس الأموال ضد المخاطر غير التجارية ، الى تقرير إعفاءات ضريبية وجمركية لها . ثم السى



منح هذه المشروعات خريات واسعة في اعادة تحويل ارباحها ( وحتى رؤوس أموالها ) الى الخارج بالعملات الأجنبية التي وردت منها وتنتهي وسائل هذا التشجيع بفتح كافة مجالات النشاط الاقتصادي في مصر ( باستثناءات قليلة ) أماما لتباشر نشاطها مستثناة من معظم التشريعات المطبقة على المشروعات الوطنية القائمة ( لموا ) كانت قطاعا عاما ( خاصة ) .

والثاني : داخلي وينصب على فتح الباب أمام القطاعين العام والخاص المحليين للاشتراك في تأسيس أو حتى التحويل الى ، مشروعات تخضع لقانون رأس المال العربي والأجنبي مع التمتع بكافة الاغاثات والاستثناءات الواردة بهذا القانون .

وإذا كان القانون على هذا النحو يتضمن البعد الخارجي والبعد الداخلي لسياسة الانفتاح ، فان استقرا نصوصه وأحكامه يوضح بما لا يسدع مجالاً للشك أن هذه السياسة قد اتجهت لاعطاء قوى السوق والحافز الخاص الدور الأساسي في توجيه وتنمية الموارد والاستثمارات ، ويتضح ذلك من الآتي :

١ - ان هذا القانون - والذي يستحق الوصف بأنه قانون الاستثناءات - يستثنى المشروعات التي تنشأ في ظل من أغلب القوانين والاجراءات التي وضعت ابان فترة الاثني عشر عاماً السابقة على صدوره والتي قصد منها اخضاع النشاط الاقتصادي لسيطرة وتوجيه الدولة وللمشاركة العاملين في الوحدات الانتاجية في وضع سياستها وادارة شؤونها .

٢ - على الرغم من الاشارة على استحقاقها ، الى أن استثمار المال العربي والأجنبي يكون " لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية " ( مادة ٣ ) فاننا لا نجد في هذا القانون أي تعريف لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا لاطار السياسة العامة للدولة ولا لمفهوم الخطة القومية في ظل الأوضاع التي يرتبها اعمال هذا القانون .

٣ - من الواضح أن هذا القانون يمثل انحيازاً في صالح الاعتماد على آليات السوق وحافز الربح الخاص وليس أدل على ذلك من النص ( مادة ٩ ) على أن " الشركات المنفعة بأحكام هذا القانون تعتبر من شركات القطاع الخاص أي كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ، ولا تسري عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه " .

٤ - على الرغم من تكريس آليات السوق والاعتراف بهيمنة حافز الربح الخاص على الأنشطة التي تنشأ في ظل هذا القانون ، إلا أنه جاء خلوا من أية إشارة الى منع الاحتكارات والاتفاقات بين المنتجين - وهو ما ينص عليه في معظم قوانين الدول ذات اقتصاديات السوق - حماية للمستهلكين ومحاولة لاطلاق قوى المنافسة لصالحهم .

وإذا ما انتقلنا من هذه الملاحظات العامة الى تناول القانون اذاته بشئ، من التحديد نلاحظ :

أولا : أشرنا الى أن فجوة النقد الأجنبي ومشكلة ميزان المدفوعات كانت من أهم بواعث انتاج سياسة الانفتاح ( على الأقل في بعدها الخارجي ) ، ولكننا نلاحظ أن قانون استثمار المال العربي والأجنبي لا يوفر علاجا فعالا لهذه المشكلة . وفي التعريف بالمال المستثمر وفقا لأحكام هذا القانون ( مادة ٢ ) يلاحظ أن كل نقد أجنبي يحول يكون خاصا بتنفيذ أحد مشروعات هذا القانون أو التوسع فيها . وليس هناك ما يمنع من إعادة تحويل هذا النقد للخارج لتمويل واردات المشروع ( وذلك ما يحدث غالبا ) خصوصا وأن القانون جاء خلوا من أى التزام ، أو حتى حث ، للمشروعات القادمة بأن تشتري مستلزمات انتاجها ، كلما توفرت ، من المصادر المحلية . . . . . وإذا كان المشرع يعطى أولوية خاصة للمشروعات التي تهدف الى التصدير أو تنشيط السياحة أو التي تؤدي الى خفض الحاجة الى استيراد السلع الأساسية ( بند ٩ مادة ٣ ) فان الحريات التي تتمتع بها هذه المشروعات في استخدام أرصدها من النقد الأجنبي في التحويلات العكسية ( لخدمة الدين وتحويلات الأرباح ولنسبة من أجور العاملين الأجانب ) فضلا عن الاستثناء من قواعد الرقابة على النقد ( بالنسبة للبنوك وبنوك الاستثمار والأعمال وشركات إعادة التأمين ) ( راجع المواد ١٣ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ) من شأنها أن التحويلات العكسية قد تجب التحويلات الأصلية ( على الأقل بهامش الربح المحقق ) فتزيد بذلك من فجوة النقد الأجنبي بالنسبة للاقتصاد المصري في مجموعة وتزيد من حدة مشكلة ميزان المدفوعات .

ثانيا : يعتبر هذا القانون تمييزا صارخا ضد قوى الانتاج الوطنية ، فهو من جهة يفتح الباب لرأس المال الأجنبي لعنايتها في عقر دارها ودون مراعاة ان عطف المشروعات الوطنية ( قطاع عام

أو قطاع خاص لا تنطبق عليه أحكام القانون ) على قدم المساواة مع المشروبات المنشأة في ظل هذا القانون ، فهذه تتمتع بأغراض ضريبية وجمركية تتيح لها تخفيض تكاليفها بالمقارنة بمشروبات القطاع العام والمشروعات القائمة من القطاع الخاص التي تتكبد ( على اختلاف في الدرجة وفي قدرة التلاؤم ) بالعديد من القيود الإدارية والائتمانية والسعيرية واجراءات الرقابة على النقد ٠٠ وهنا يحق لنا أن نتساءل عن الهدف الذي توخاه واضعوا هذا القانون ؟ هل هو الافادة من حرية المنافسة لانتقا' والابقا' على المشروبات الاصلاح؟ اذا كان هذا هو الهدف فلا شك أنه طرح في أذهانهم بطريقة خاطئة ، فاذا كان يرجى من حرية المنافسة خيرا في تطوير قوى الانتاج وحسن توجيه الموارد ، فلا شك أن أطرافها يتعين أن يكونوا مشروعات ووحدات الانتاج الوطنية وليس من بينها المشروبات الأجنبية حتى يمكن أن يتولد في الاقتصاد القومي الفائض اللازم لاعادة هيكله الانتاج وتوزيع الموارد طبقا لقوى السوق وفي جو حرية المنافسة ، أما اذا كانت المشروبات الأجنبية ( وهي الأقوى اقتصاديا ) طرفا رئيسيا في خلق واستمرار هذه المنافسة فلا شك أنها ستسأثر بمعظم - ان لم يكن كل - الفائض المتولد في الاقتصاد القومي وتنزحه الى الخارج ، وتكفل لها الاستثناءات التي ينص عليها القانون ذلك .

وإذا كان الهدف هو تطعيم الاقتصاد القومي بالخبرات العالمية والتكنولوجيا الحديثة وفي المجالات التي تحتاج رؤوس أموال أجنبية ( مادة ٤ ) فمعنى ذلك أن المشرع يدرك أنه يسعى لاستخدام مشروعات على درجة عالية من الكفاءة والخبرة والقدرة التمويلية حتى تسهم في تطوير الاقتصاد القومي ودفعه في طريق التنمية الشاملة ، وهنا نسجل عددا من التناقضات الهامة :

أ - كيف نسبغ على المشروبات الأجنبية وتلك التي عقام في ظل هذا القانون ، ومفترض أنها ذات كفاءة عالية وقدرة تمويلية ضخمة والا انضت الحكمة من استخدامها ، كل الامتيازات ونحرم المشروعات الوطنية القائمة ( وغالبيتها شكل القطاع العام ) من هذه الامتيازات في حين المفترض أنها هي التي في حاجة الى التطوير والتحديث وأن الانفتاح وقانون الاستثمار وضعها لمساعدتها على تخطي المشاكل التي تأخذ بخناقها .

ب - ويرتبط بذلك أن هذا القانون لا يحمى الاقتصاد القومي المصري من الازدواجية الاقتصادية ، بل أنه يكرسها ، والدليل على ذلك أنه جاء خلوا من أى الزام - أو تشجيع - لمشروعات قانون الاستثمار من أن تستوفى مستلزمات انتاجها - كما توفرت - من السوق المحلية ( لاحظنا مثلا أن كثيرا ممن الاعلانات التلفزيونية لمشروعات الانفتاح مستورد كما هو مبدلج بالعربية ) في حين أن خلق مثل هذه العلاقة يعتبر شرطا ضروريا لتطوير علاقات اعتماد متبادل بين مشروعات قانون الاستثمار واقصى الاقتصاد القومي مما قد يسمح بتطوير هذا الأخير . ولا يكفى المشرع باهمال هذه العلاقة فقط وانما يعطى كل التشجيع للمشروعات القادمة في ظل قانون الاستثمار أن تستورد آلاتها ومعداتاتها ووسائل نقلها وموادها الأولية ومستلزماتها السلعية حيث يعتبر هذا الاستيراد مالا مستثمرا وفقا لأحكام هذا القانون ( بندى ٢ ، ٣ من المادة ٢ ) ، وتظل هناك فرصة كبيرة لاغناء هـ هذه المستلزمات من الرسوم الجمركية ( مادة ١٦ ) وحتى اذا ما دفعت عنها رسوم جمركية فانها ستحتسب ضمن رأس مال المشروع ويمكن اعادة تحويلها بالعملات الأجنبية في الحالات التى يسمح فيها باعادة تحويل رأس المال للخارج ، كذلك فان مشروعات التخزين في المناطق الحرة تتيح لمشروعات الاستثمار الأجنبى في الداخل توفير احتياطيائ عينية ( من المواد الأولية ومستلزمات الانتاج ) مؤجل عليها دفع الرسوم الجمركية ، فكأن الدولة تقرر ضما قيمة هذه الرسوم الجمركية بلا فوائد . وحتى فيما يتعلق بهذا الامتياز كانت وحدات القطاع العام ، والمشروعات القائمة في غير ظل القانون ٤٣ ، ومحرومة منها حتى بضعة شهور مضت حين سمح لوحدات القطاع العام باستيراد ما قد يتوفر لها من الخامات ومستلزمات الانتاج من المناطق الحرة .

ج - لا يوجد القانون أى التزامات على المشروعات الأجنبية بأن تنقل خبراتها للمصريين ، عن طريق برامج تدريبية أو ممارسة دقائق العمليات الانتاجية . بل الملاحظ أنها تستنزف من بينهم أكثر العناصر خبرة وكفاءة كما لا يوجد الزام لهذه المشروعات بأن تسلم مشآتها ومعداتنا اليهم عند الرغبة في انهاء المستثمر الأجنبى لنشاطه في مصر . بل ان القانون يجيز اعادة تصدير رأس المال المستثمر عينا الى الخارج اذا كان قد ورد عينا ( فقرة ١ مادة ٢١ ) .

د - وقد يقال ان المشرع سمح أن تستظل مشروعات مصرية كاملة أو مصرية عربية أو مصرية أجنبية بامتيازات واستثناءات هذا القانون ، وهو ما ينفي عنه الانحياز ضد قوى الانتاج الوطنية ، ولكن يحضرنا هنا تساؤل هل هام . أليس هناك انحياز واضح وغير مقبول في أن تتقرر الامتيازات والاستثناءات أصلا للاستثمارات الأجنبية. ثم يسمح تدريجيا بعدها للمشروعات الوطنية ( قطاع عام ورأسمالية وطنية ) وكأننا لم نجد طريقا لنمو وتطوير هذه المشروعات الا في أن تستظلها بحماية وامتيازات واستثناءات الاستثمارات الأجنبية . ألم يكن من الأوفق اصلاح حال المشروعات الوطنية ( وبالذات مشروعات القطاع العام ) وتدعيمها فنخلق بذلك بيئة اقتصادية سليمة وترف بطرق علمية وموضوعية من طاقة الاقتصاد المصري على استيعاب الاستثمارات فما يتبع له اجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية على أسس اقتصادية سليمة وليس انطلاقا من اجراءات تشريعية وإدارية لم تفلح حتى الآن في تحقيق الآمال المعقودة عليها . وبالاضافة الى ذلك أليس انحيازنا لصيغة وسلوك الاستثمارات الأجنبية ولائيات السوق وحافز الربح الخاص أن يشجع القانون عملية استقطاب المشروعات الوطنية الى هذه الصيغة وذلك السلوك ، ويبدو واضحا أن القطاع العام يمثل هدفا لهذا الاستقطاب الذي لو تم لفقدت الدولة أهم أداة تستطيع الاعتماد عليها في تحقيق تنمية صحيحة بل وفي الحفاظ على التوازن الاجتماعي والاقتصادي في وقت تعصف فيه آليات السوق الخارجية والداخلية باقتصاديات الغالبية العظمى من دول العالم الثالث .

ثالثا : ويلمس المرء أن المشرع لم يسع في هذا القانون الى فتح السبل لادماج المشروعات القائمة في ظلّه في هيكل الاقتصاد الوطني القائم ، بل يلمس المرء أن للقانون روحا لتأكيد الفصل بينهما ، فمثلا فيما يخص اعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج أو التصرف فيه ( مادة ٢١ ) نجد النص على أنه " يجوز التصرف في المال المستثمر المسجل لدى الهيئة بعد اخطارها بذلك بنقد أجنبي حر ، ومع ذلك يجوز للمستثمر ، بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة ، التصرف في أمواله المسجلة لديها أوجز منها الى آخر بعملة محلية ، وفي هذه الحالة لا ينزع المتصرف اليه بحقوق التحويل الواردة في هذا القانون . . . " ولسنا ندري ما الحكمة في وضع هذين القيدين ؟ اذا كان المقصود الا تحدث تحويلات

للخارج ( بالنقد الأجنبي ) يكون مصدرها تمويلها بالعملة المحلية ، فهل توحى الشرع ذلك حين سمح  
مثلا باحتساب ما يشتريه المشروع من البنوك المحلية بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبي ضمن أرصدته التي  
لا تخضع لتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والتي يمكن التحويل منها ( مادة ١٤ ) ؟ وهل توحى الشرع  
ذلك حينما سمح بتحويل صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تدفع أجزتها بالعملة المحلية في حدود نسبة  
٨% سنويا من المال المستثمر ، وفي حدود ١٤% سنويا بالنسبة للمساكن الشعبية ٠٠٠ ( مادة ٢٢ فقرة ٣ ) .

رابعا : وتعودنا غرقة القانون بين التصرف في أموال المستثمرين حسب ما اذا كان عملة أجنبية  
أو بعملة محلية الى ملاحظة مؤداها أن الشرع على ما يبدو قد توحى أن يكون الارتباط بالعالم الخارجى  
قويا ، وليس ذلك استنتاج خاص بنا وإنما عبر عن ذلك الدكتور عبد العزيز حجازي في لجنة الاستماع  
بمجلس الشعب ( مارس ١٩٧٥ ) حين قال " لا يمكن للانفتاح الاقتصادى أن يحقق أهدافه الا اذا صاحب  
ذلك ارتباط قوى بالعالم الخارجى للتبادل الاقتصادى وتبادل المنافع " ولعل ذلك ما نجد مترجما فى  
القانون حيث يعتبر النقد الأجنبي والمشاركة مع رأس المال الأجنبي أساسا لتعميم المزايا والاستثناءات التي  
يزخر بها القانون ( يكفى للاستدلال على ذلك أن يقارن المرء بين نص المادة ٤ ونص المادة ٦ ونص  
المادة ٢١ ) وكأننا العملة المحلية لاكرامها لها فى وطنها ، وحتى رأس المال المصرى الذى ولو كان  
بالنقد الأجنبي لا يتمتع ببعض من مزايا القانون ٠٠٠ السم يتساءل واضعوا هذا القانون عن مطالب التكالب  
على النقد الأجنبي والتهافت على الاشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية . ولن نستطرد فى شرح تلك المطالب  
وإنما يكفى أن نذكر بأن التكالب على النقد الأجنبي يعنى تدهور قيمة العملة الوطنية ولا يفيد هذا التدهور  
فى زيادة الصادرات لانعدام مرونة الجهاز الإنتاجى ، وحتى لو أدى ذلك التدهور لزيادة فى الصادرات  
فإن هذه الزيادة تستقطع من العرض المحلى فى وقت يتصف به ذلك العرض بقصور عن ملاحقة الطلب  
المحلى ، وفى هذه الحالة وتلك يؤدى التكالب على النقد الأجنبي الى زيادة حدة التضخم ويضاعف  
من هذا الأثر ارتفاع أسعار الواردات فى مواطن إنتاجها وفى الداخل . . . ومن جهة أخرى فإن التهافت  
على الاشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية ، لان ذلك سبيل للحصول على بعض الامتيازات الهامة ، يعزز  
ارتباط رؤوس الأموال المملوكة للوطنيين بالمصالح الأجنبية ، ومن ثم يضعف من فرص توجيهها وادارتها  
فى ضوء الاحتياجات الفعلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

خامسا : ولعل أهم ما يؤخذ على هذا القانون أنه يفقر الى الجدية فى تحديد مجالات النشاط التى يصرح للاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة ممارستها ، فالمادة ٣ ظاهرها الرغبة فى تحديد هذه المجالات ولكنها تتصف بعدم التحديد فى جوهرها ، فمن جهة تشمل المجالات التى يمكن أن تعد فيها الهيئة قوائم المشروطات ، كل سواحي النشاط فى الاقتصاد المصرى مع انحياز فى غير صالح أنشطة الانتاج السلمى ، فالإشارة الى هذه الأنشطة لا تستغرق سوى البندين ١ ، ٢ حيث ينص على التصنيع والتعدين والطاقة . ثم استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ومشروعات تسمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية . وهذا الايجاز أو التعميم ربما يوحى بأن هذه الأنشطة لا تحتل أهمية كبرى فى بواعث هذا القانون ، أو قد يعنى عدم التحديد بما لذلك من آثار ضارة على تعميق الاختلالات فى هيكل الاقتصاد المصرى . أما عن قطاعات الخدمات والتوزيع . فان صياغة المادة التى نجسب بصددها توحى بأن المشرع يوليها أهمية كبرى حيث أنها تستغرق ٧ بنود من التسع بنود للمادة ٣ ( فضلا عن أن السياحة والنقل وردا فى البند ١ ) . وبالإضافة الى ذلك نجد المشرع قد حرص على النص على السماح بالاستثمارات الأجنبية ( ولها فى ذلك حق الانفراد ) فى المؤسسات التمويلية ( البنوك وشركات إعادة التأمين ) مع ما هو معروف من كثرة المحاذير على نشاط رؤوس الأموال الأجنبية فى هذا المجال . وبصفة عامة نلاحظ فى هذه المادة أن المشرع وضع لقبول الاستثمارات العربية والأجنبية معيارا لو التزم به فعلا لكان من الواجب أن يحدد بدقة أوجه النشاط التى يصرح بممارستها لرؤوس الأموال هذه ، وأن تتركز أوجه النشاط هذه فى قطاعات انتاج السلع التى يعانى الاقتصاد المصرى من قصور فى عرضها داخليا وفقا لاحتياجات التنمية وللمتطلبات اشباع الحاجات الأساسية للمجتمع .

لقد حاولنا فيما تقدم القا' الضو' على أهم دوافع ما يعرف بسياسة الانفتاح واستصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ، كما ركزنا على أهم ما نراه فى تقييم هذا القانون ، وما من شك أن مضى أكثر من ثمان سنوات على اتباع هذه السياسة يتبع لنا - فى حدود ما يتوفر من بيانات - تقييما أكثر دقة وموضوعية لأثر هذه السياسة وما راكمها من تطبيق قانون استثمار المال العربى والأجنىبى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . . . . . ومن ثم فالتا سنحاول تتبع آثار هذه السياسة والقانون المرتبط بها من خلال التعرف على تطور واتجاهات أحجام الاستثمارات ( سوا' فى الداخل أو فى المناطق الحرة ) لتحديد أثرها على معدلات

التكوين الرأسمالى من ناحية ، ثم محاولة التعرف على مساهمة تلك المشروطات فى العمالة من واقع الأرقام المتاحة ، هذا بالإضافة الى تحديد آثار تلك الاستثمارات من وجهة نظر تنمية القطاع الصناعى بما يحقق اصلاح اختلال الهيكل الانتاجى من ناحية ، ومن ناحية أخرى العمل على اصلاح الاختلالات المزمنة فى ميزان المدفوعات المصرى وغير ذلك من آثار على المستوى التكنولوجى وتوزيع الدخل وانعكاسات ذلك على ارادة التنمية فى المجتمع المصرى .



أولا : الأثر على معدل التكوين الرأسمالى :

يشكل تدفق الاستثمارات المباشرة اضافة مباشرة الى التكوين الرأسمالى • وهما هو أحد الأسباب الهامة لدعوة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ونظرا لتعويض النقص فى المدخرات المحلية للسودول المضيفة وزيادة مواردها من النقد الأجنبى • هذا بالإضافة الى أن ما ينتج عن هذه الاستثمارات من زيادة فى الدخل المحلى يمكن أن تؤدى عن طريق تجنب جزئ منه للادخار يمكن أن يوجه للاستثمارات المحلية ترفع بدورها معدل التكوين الرأسمالى وأيضا تؤدى الى زيادة غير مباشرة فى التكوين الرأسمالى عن طريق مصاحبة انتقال تلك الاستثمارات للمعرفة والتكنولوجيا وما تؤدى اليه من تنمية المهارات المحلية ، تنظيمية - ادارية - فنية وتسويقية كما يعمل ورود هذه الاستثمارات على زيادة إيرادات الحكومة فى صورة ضرائب جمركية ، وضرائب على الأرباح تزيد من امكانياتها على الانفاق العلام وتمويل مشروعات التنمية •

وإذا حاولنا تتبع الأرقام الخاصة بحجم للاستثمارات الخاصة على أساس أنها تمثل اضافة الى التكوين

الرأسمالى كما سبق ذكره نجد أن :

حجم الاستثمارات الداخلية التى وافقت عليها هيئة الاستثمار حتى ١٩٨١ / ١٢ / ٣١ بلغت نحو ٤٠٤٣ مليون جنيه من ٢١٠٤ مليون جنيه عملة أجنبية أى أن العملات الأجنبية تمثل ٥٢% من جملة رأس المال •

وهذا يعنى أن معدل التدفق السنوى خلال هذه الفترة ٥٧٧٠٥٧ مليون جنيه من جملة

رؤوس الأموال منهم حوالى ٣٠ مليون جنيه عملات أجنبية .

ولكن وحتى يكون الرقم أقرب الى الحقيقة فانه من المفيد حساب معدل التدفق السنوى بالنسبة

للمشروعات التى بدأت الانتاج والمشروعات تحت التنفيذ والتى تبلغ جملة رؤوس أموالها ١٢٧٨ مليون

جنيه وبذلك يكون هذا المعدل هو ١٢٨٠٥٧ مليون جنيه ويشكل هذا اضافة الى التكوين الرأسمالى .

ولكن تبداً وضالّة هذا الرقم اذا ما قورن بالمعدل السنوى المتوسط للاستثمارات المحلية

خلال هذه الفترة وهو ٢١٠٤ مليون جنيه . أى أن هذا الرقم يعادل ٨٦٥% من جملة الاستثمارات

المحلية وهى نسبة محدودة .

فاذا لاحظنا أن ٦٧% من جملة هذه الاستثمارات يساهم بها المصريون فان هذا يعنى أن نسبة

مساهمة الأجانب انخفضت من ٥٥% فى نهاية عام ١٩٧٦ الى ٢٣% فى ١٢/٣١ / ١٩٨١ .

وبالنسبة لترتيب الدول فى هذا التمويل نجد أن الدول العربية تأتى فى المقدمة ضمن

مصادر التمويل الأجنبى حيث بلغت نسبة مساهمتها حوالى ١٧% يليها الدول الأوروبية

المشتركة بنسبة ٨% ومجموعة الدول الأخرى ٦% وتأتى فى النهاية أمريكا لتساهم بنسبة ٢% فقط .

والنتيجة التى نخلص اليها من هذا التحليل هى أن :

الاضافة المباشرة لرأس المال الأجنبى ، على معدلات التكوين الرأسمالى محدودة للغاية ولا تتناسب مع

الاعفاء والامتيازات والضمانات التى منحت له بمقتضى قوانين الاستثمار الأجنبى وذلك على رغم أن الدول

المصدرة للاستثمارات الأجنبية تربطها بمصر روابط أساسية وطيدة طوال هذه الفترة وحتى الآن .

هذا هو الأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية على التكوين الرأسمالى .

## ثانياً - الأثر على الادخار

إذا حاولنا تتبع الأثر التراكمي لتلك الاستثمارات والتي ينشأ عن زيادة الادخار المحلي الناتج من زيادة الدخل المحلي الناتج عن الدفعة الأولى للاستثمارات فإننا نستطيع القول بأن مشاريع الاستثمارات الجديدة حتى ٣١/١٢/٨١ استهدفت تشغيل ٦٣٥٧٧ عامل وتقدر دخولهم بـ ٦٢٤ مليون جنيه وقد أدت هذه المشاريع إلى تشغيل ١٨٦ ألف عامل في ١٩٧٩ التحقوا فعلاً بمشروعات الاستثمار التي بسدت الانتاج داخل البلاد وتقدر دخولهم بحوالي ٢٢٨ مليون جنيه مقابل ١٢٢ مليون جنيه في عام ١٩٧٨ ، ٤٤ مليون جنيه حتى عام ١٩٧٧ .

وبذلك يمكن أن يكون لهذه الدخول آثاراً ايجابية بالنسبة لقدرة على زيادة الادخار المحلي الخاص هذا بالإضافة الى المساهمة في الادخار العام والذي ينشأ عن زيادة إيرادات الدولة .

أضف الى ذلك أن حالة الاطمئنان والاستقرار التي أوصى بها الانفتاح الاقتصادي قد شجعت على الادخار بفرض الاستثمار نتيجة اطلاق فرض الربح أمام القطاع الخاص بإزالة العقبات التي كانت أمامه والتي اتضحت من زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات من ١٠% عام ١٩٧٥ الى ٢٣% سنة ١٩٧٩ .

كما شجعت على تزايد تحويلات المصريين العاملين بالخارج فقد ارتفع الرقم من ٨٠ مليون جنيه ١٩٧٤ ثم الى ١٥٨ مليون عام ١٩٧٥ ثم قفزت الى ١٥١٩٥ مليون جنيه عام ١٩٧٩ .

الا أنه بجانب هذه الايجابيات هناك بعض الملاحظات التي لا يجب إغفالها حتى تتضح لنا الآثار الصافية على الادخار والتي يمكن أن تنتج عن الاستثمارات الأجنبية ومنها :

— ان الوزن النسبي لزيادة الدخل الناتجة عن العمالة في مشروعات الانفتاح ضعيف اذا قيس بالنسبة لاجمالي الدخل حيث تمثل ٥% في عام ١٩٧٩ ، وهذا مما يحد من أثرها الايجابي هذا بالإضافة الى الآتي :

\* نتيجة هذه الدخول الى الاستهلاك نتيجة تزايد الميل للاستهلاك وتوجه الى أنماط استهلاكية متحيزة في العادة لأي للسلع المستوردة أي أن هذه الزيادة أو الجزء الأكبر منها ليس من المتأكد أنه يتجه الى مسالك ادخارية .

\* هذا ، وقد يؤدي توفر الأموال الأجنبية الى تراخي الجهود المحلية في تشجيع وتجميع وتعبئة المدخول المحلي .

- الاعفاءات والامتيازات التي أقرها قانون الاستثمار الأجنبي تحد كثيرا من الأثر الإيجابي على الادخار العام .
- عادة ما يهتج توزيع الدخل لصالح المستثمر الأجنبي لارتفاع مركزه التنافسي بالنسبة للمستثمر المحلي مما يؤدي الى تحقيق فوائد على حساب المستثمر المحلي وهذه الفوائد غالبا ما تحول للخارج على شكل أرباح .
- سهولة وتيسير الاستيراد وخاصة بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة . حيث أدى ذلك الى مبادلة نسبة متزايدة من مدخرات العاملين بالخارج من المصريين بسلع مستوردة ، وهذا يتضح من زيادة حجم الاستيراد بدون تحويل عملة من نحو ٥١٨ مليون جنيه في عام ١٩٧٥ الى نحو ثلاثة أضعاف أى أصبح حوالى ١٥٥٧ مليون جنيه عام ١٩٧٦ وثلثيد بنسبة ٢٠٣٪ في عام ١٩٧٧ لتصل الى ٢٦٥٢ مليون جنيه وتقفز قيمتها في عام ١٩٧٨ الى أكثر من الضعف لتصل قيمتها الى ٥٨٧٢ مليون جنيه ، وبلغت قيمتها في عام ١٩٧٩ نحو ٨٢٩٢ مليون جنيه بزيادة تبلغ نسبتها ٤٢٩٪ . بصفة عامة زاد حجم الاستيراد بدون تحويل عملة من ٣٪ عام ١٩٧٨ الى ٢٥٪ لزيادة الاستثمارات الأجنبية على عام ١٩٧٩ من جملة الواردات . ومن العوامل التي سقناها سابقا نجد أنه من الصعب تحديد الأثر الصافي لزيادة الاستثمارات الأجنبية على معدلات الادخار المحلي ، الا أنه من المؤكد ان الاقتصاد المصرى قد شهد خلال هذه الفترة زيادة مطردة فى معدلات الادخار المحلي . فقد ارتفعت من ٥٤٪ عام ١٩٧٤ الى ١٤٢٪ عام ١٩٧٨ وهى تقارب أعلى المعدلات التى تم الوصول اليها منذ عام ١٩٦٠ ، وقد يكون لسياسة الانفتاح الاقتصادى أثرها فى هذا الارتفاع ولكن ما يحد من هذا الاحتمال هو أن هذه الزيادة صاحبت الزيادة الطارئة فى عوائد البترول وقناة السويس والسياحة ومدخرات العاملين بالخارج . لذا فمن الأرجح أن تأثير هذا الانفتاح الاقتصادى على الادخار المحلي محدود ولا يتناسب مع الزيادة التى حدثت فى نمو الناتج المحلي خلال هذه الفترة .

### ثالثا - الأثر على الاستهلاك

- يمثل الاستهلاك البعد الثالث فى التأثير على معدل تكوين رأس المال .
- من الملاحظ أن سياسة الانفتاح الاقتصادى أدت الى انكسار أنماط جديدة للاستهلاك وذلك نتيجة عامل التقليد والمحاكاة .
- وقد ساعد على نمو هذا الطابع الاستهلاكي زيادة الدخول التى تحققت أيضا من خلال الخدمات

التي قد تمت لبعض المستثمرين الأجانب والتي تحققت لأسر المصريين العاملين بالخارج وكذلك ما تحقق لبعض من دخول كبيرة غير مشروعة نتيجة التهريب وتجارة العملة وأعمال السمسة . وهكذا تكاملت الحلقات المسببة لزيادة الاستهلاك عن طريق زيادة الدخل . وتوفر السلع الاستهلاكية الكافية سواء عن طريق الاستيراد أو من إنتاج مشروعات الاستثمار ، وعن طريق تسهيل التمويل عن طريق البنوك الأجنبية والمشاركة والتي تزايد عددها وتسابقت في تمويل تجارة الاستيراد .

#### رابعاً - أثر التدفقات العكسية

يبقى بعد ذلك ألا تغفل الأثر السلبي الذي قد تحدثه التدفقات العكسية الناتجة عن تحويل أرباح المشروعات الأجنبية للخارج . وكذا تحويل فوائض مرتبات العاملين والخبراء الأجانب الى الخارج وأيضا أقساط القروض وفوائدها التي اشتركت في تمويل هذه الاستثمارات والتي لم تظهر آثارها واضحة حتى الآن . والنتيجة النهائية والتي نود أن نبرزها في هذه النقطة هي الآتى :

ان حجم الاستثمارات الأجنبية التي وردت الى مصر حتى الان لا تتناسب مع الامتيازات والضمانات والاغاثات التي منحت له . وليس بالحجم الذي يعرض عن الاعتماد على القروض الخارجية وذلك يتضح من تزايد حجم الديون الخارجية عن تلك الفترة ، ويوضح ذلك التزايد المطرد لأعباء خدمة الدين الخارجى والتي بلغت طبقا للتقديرات الأولية لميزان المدفوعات لعام ٨٠ / ٨١ ( اجمالى مدفوعات العوائىـد والأقساط ) حوالى ٣٤٧٧ مليون جنيه وتمثل هذه المدفوعات حوالى ٨٠٪ من حصيله الصادرات السلعية وحوالى ٢٦٪ من المتحصلات الجارية سلعية وخدمية .

هذا بالإضافة الى التغيرات الحادة فى معدلات نمو تلك الاستثمارات وعدم ثباتها واتجاه الوزن النسبى لها للانخفاض والارتفاع بالنسبة لرؤوس الأموال المصرية ، والذي يعكس حساسيتها لأى تغيرات سياسية أو اقتصادية على المستوى المحلى أو الدولى .

وذلك يقلل من امكانية الاعتماد عليها فى التمويل فى الخطط طويلة الأجل ومتوسطة الأجل .

### خامسا: الأثر على الإنتاج والهيكل الإنتاجي للاقتصاد القومي

المتتبع لقيمة إنتاج مشروعات الانفتاح الاقتصادي الصناعية يستطيع أن يقرر أن مساهمة تلك المشروعات في زيادة الإنتاج على المستوى القومي محدود ، مما يتناسب مع ذلك الحجم المتواضع لرؤوس الأموال الأجنبية التي تدفقت خلال هذه الفترة فقد كانت قيمة إنتاج المشروعات غير المالكية التي بدأت الإنتاج عام ١٩٧٩ ( ٢٧٢٣ ) مليون جنيه . مقابل نحو ١٢٣ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ، و ٥٣١ مليون جنيه عام ١٩٧٧ . فإذا قورن ذلك بقيمة الإنتاج القومي الإجمالي عام ١٩٧٩ والذي بلغ ١٣٢٤٩٢٨٠ . جنيه لوجدنا أن نسبة مساهمة مشروعات الانفتاح ذلك العام حوالي ٣٪ .

هذا من ناحية حجم الإنتاج ، أما من ناحية أثر الانفتاح على هيكل الإنتاج نفسه فإذنا نستطيع من خلال الأرقام المتاحة أن نقرر أن نصيب القطاعات السلعية من مجموع الاستثمارات التي بدأت الإنتاج والمشروعات تحت التنفيذ تمثل حوالي ٣٦٪ من مجموع الاستثمارات وذلك حتى ١٩٨١ / ٦ / ٣٠ . في حين احتل قطاع التوزيع المقدمة بنسبة ٤٨٫٦٪ ثم قطاع الخدمات ويمثل ٢٣٫٤٪ .

هذا يعني أن اتجاه الاستثمارات داخل البلاد تساهم في زيادة الاختلال الهيكلي في قطاعات الاعتماد القومي وتتأكد هذه الحقيقة إذا نظرنا إلى توزيع الاستثمارات داخل كل قطاع فنجد بالنسبة للقطاع السلعي أن :

- قطاع الزراعة والثروة الحيوانية يمثل حوالي ٥٫٤٪ فقط من جملة الاستثمارات حتى ١٩٨١ / ٦ / ٣٠ وهي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع أهمية هذا القطاع في الاقتصاد القومي .
- قطاع الصناعة حصل على ٣٠٪ من جملة الاستثمارات وهي أيضا نسبة لا تتناسب مع أهمية هذا القطاع باعتباره قطاعا قائدا للتنمية .
- وحتى داخل قطاع الصناعة نفسه نجد أنه هناك تحيزا لاتجاه الاستثمارات لبعض فروع الصناعة دون البعض الآخر وذلك يتضح من أن :

\* الصناعات الاستهلاكية تمثل حوالي ٣١,٢% من الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية  
هذا بالنسبة للمشروعات الموافقة عليها بينما تزيد هذه النسبة فتصل الى ٤٠% من جملة  
الاستثمارات في المشروعات التي بدأت الانتاج والمشروعات تحت التنفيذ .

\* تمثل الصناعات الوسيطة ٥٣% بالنسبة للمشروعات الموافقة عليها و ٤٨% بالنسبة  
للمشروعات التي بدأت الانتاج وتحت التنفيذ .

- والنسبة لقطاع الصناعات الهندسية نجد أن هذه النسبة حوالي ١١% فقط بينما تخفص  
في التنفيذ الى ٨,٧% .

وإذا نظرنا الى قطاع المال والتوزيع نفسه لوجدنا أن البنوك وشركات الاستثمار أى قطاع  
التهويل يمثل ٣٦,٥% من اجمالى الاستثمارات داخل البلاد ، ويمثل ٩٦,٥% من اجمالى استثمارات  
قطاع التوزيع .

والواقع أننا لو حاولنا أن نرتب المشروعات طبقاً لأحجام الاستثمارات في الأنشطة المختلفة  
داخل البلاد وحتى ٣٠ / ٦ / ١٩٨١ . سنجد أن :

- البنوك تحتل المركز الأول بين المشروعات التي بدأت الانتاج والتي يجب التنفيذ بنسبة ١٩,٢%  
من اجمالى رؤوس الأموال ، فقد ووفق على انشاء ٧٥ بنكاً حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٨١ فى حين  
بلغ عدد البنوك التي بدأت الانتاج وتحت التنفيذ ٦٥ بنكاً .

- شركات الاستثمار تأتى فى المرتبة التالية بعد البنوك بنسبة ١٧,٣% فقد ووفق على انشاء  
١٥٣ شركة ، أما الشركات التي بدأت النشاط والتي تحت التنفيذ فقد بلغت ٧٣ شركة .

- السياحة تحتل المركز الثالث بنسبة ١٠,٧% من المشروعات التي بدأت الانتاج وتحت  
التنفيذ من حيث اجمالى رؤوس الأموال .

وتشمل تلك المشروعات اقامة الفنادق السياحية والفنادق العامة والنقل السياحى والخدمات  
والخدمات السياحية ٠٠٠ الخ .

- الاسكان والمقاولات والاستشارات يحتل المركز الرابع بنسبة ٧٠٪ .
  - الغزل والنسيج يحتل المركز الخامس من جملة المشروعات التي بدأت الانتاج وتحت التنفيذ بنسبة ٤١٪ ورغم أن الغزل والنسيج يحتل المركز الأول بالنسبة لوضعه فى الصناعة التحويلية الا أنه يأتي فى المركز العاشر بالنسبة للمشروعات الموافقة عليها .
  - يأتي بعد ذلك الصناعات الغذائية ومواد البناء والصناعات الكيماوية ومتوسط نسبة كل منها يتراوح بين ٤ ، ٥ ٪ .
- وليس لذلك دلالة أكثر من أن الاستثمارات تتجه الى الأنشطة قليلة الأهمية فى التنمية مما يساهم فى زيادة اختلال هيكل الانتاج . وقد اتضح ذلك بشكل جلى من تركيز الاستثمارات فى قطاع التوزيع وخاصة فى التمويل وذلك على حساب القطاع السلعى .
- كما لا نستطيع أن نؤمل الأثر السلبي لسيطرة القطاع الأجنبى على قطاع المال من ناحية تخصيص الموارد فى اتجاه الأنشطة التى تحقق العائد السريع كذلك فى تحويل سمد خيرات المصريين الى الخارج .



وحقيقة الأمر أن تأثير النشاط المصرفي الأجنبي من حيث أثره على كفاءة وتعبئة وتوجيه  
حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وتشكيل مسارات تدفق النقد الأجنبي سواء بين القطاعات  
المختلفة داخل الاقتصاد المحلي أو لتدفقات النقد الأجنبي الخارجة والداخلة يستند على  
بعض الأسس والتي من أهمها : (١)

— توطيد وجود علائقها في بلدانها الأم في مصر سواء كانوا مصدرين أو مستثمرين  
وذلك بتمية العلاقات التجارية بين المستوردين المحليين والمنتجين الأجانب في البلدان الأم  
لهذه البنوك ، وتسهيل تصدير المنتجات الأجنبية إلى مصر بتقديم تسهيلات الموردين ومنحها  
الضمانات المحلية المقابلة لها .

وفي نفس الوقت تقديم كافة القروض والتسهيلات للمشروعات الأجنبية أو المشروعات المشتركة  
التي يساهم فيها شريك أجنبي في نفس بلدانها أو تلك التي تعود بالفائدة على جهة أجنبية في  
بلدانها أيضا ، ( كتنفيذ الانشاءات وأعمال التركيبات أو تقديم الخبرة الفنية وإجراء الدراسات . . . الخ .

— تدعيم الايداعات بالنقد الأجنبي من العملاء المحليين وتقديم كافة الحوافز  
والإغراءات لجذبها ( كرفع سعر الفائدة على الودائع بالنقد الأجنبي ، وإصدار شهادات ايداع  
مقومة بالعملة الأجنبية . . . الخ ) .

— انتهاج سياسة اقرضية حذرة تقوم على اعطاء أولوية التمويل لتلك المشروعات  
مرتفعة الربحية والتي تتميز بضآلة فترة استرداد رأس المال وفي نفس الوقت تضمن عائدا معقولا  
بالنقد الأجنبي يكفي لسداد فائدة وأصل القرض .

والمواقع ان المتتبع لأنشطة البنوك الأجنبية من واقع مراكزها المالية عن الفترة من عام

---

(١) انظر قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (١٣) .

تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها . معهد التخطيط  
القومي ، القاهرة ١٩٨٠

١٩٧٥ وحتى عام ١٩٧٨ يمكن ملاحظة اعتماد تلك البنوك على المصارف المحلية في تدبير معظم أوجه استخدماتها ، ويبدو ذلك واضحا من ضآلة رأس المال وحجم الاقتراض من بنوك الخارج مقارنا بتعاظم نسبة الودائع المحلية والاقتراض من البنوك في الداخل ، في نفس الوقت التي عملت فيه هذه البنوك على تحويل الموارد الوطنية للاستثمار في الخارج حيث يتضح ذلك من تزايد نسبة الاقتراض للبنوك في الخارج والاستثمار في أوراق مالية أجنبية في مقابل اسهام ضئيل في الاستثمار في الاوراق المالية سواء كانت مقومة بعملات أجنبية أو بالجنيه المصري ، في نفس الوقت الذي تنخفض فيه مساهمتها في رؤوس أموال المشروعات الجديدة أو التوسع في تقديم القروض متوسطة الأجل للمشروعات الاستثمارية . بينما أخذت تتوسع في تمويل الواردات واصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية وممارسة كافة نواحي الأنشطة التقليدية للبنوك التجارية وتؤكد الأرقام صحة هذه الملاحظات حيث نجد أن :

١ - المصادر المحلية تمثل المنبع الرئيسي من جملة موارد البنوك الأجنبية فنجد أن مصادر البنوك التجارية المشتركة من المصادر المحلية ( وداخ من علاء محليين + اقراض من بنوك محلية ) تمثل نسبة ٧٥٫٧ من جهة الموارد عام ١٩٧٨ مقارنا بحوالي ٨٢٫٨% من جملة الموارد عام ١٩٧٥ وبالنسبة لبنوك الاستثمار والاعمال فقد بلغت هذه النسبة حوالي ٥٩٫٤% في عام ١٩٧٨ .

٢ - أما من ناحية الايداعات في بنوك الخارج فقد انخفضت ايداعات بنوك الاستثمار والاعمال في الخارج ( نتيجة لانتقادات وتوجيهات البنك المركزي ) من ٨٨٫٦% من جملة الموارد عام ١٩٧٥ الى ٥٥% من جملة موارد ها عام ١٩٧٨ وهكذا الحال بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة حيث انخفضت ايداعاتها في الخارج من ٥٤٫٥% من جملة موارد ها في نهاية ١٩٧٥ الى ٣٦٫٢% من جملة موارد ها عام ١٩٧٨ وعلى الرغم من ذلك نلاحظ أن هذه النسب لا زالت تمثل معدلا مرتفعا لتوجه موارد هذه المصارف للاستثمار خارج الاقتصاد المصري .

٣ - معظم المشروعات التي مولت بواسطة هذه البنوك تركزت في مجال الفنادق - السياحة الفاخرة - الاسكان الفاخر - ومعظم المشروعات الاستهلاكية وأيضا اهتمامها بتمويل تجارة الواردات خاصة بعد فتح ابواب الاستيراد بدون تحويل عملة . هذا بالإضافة الى سحب الكفاءات من العاملين في البنوك المصرية نتيجة الارتفاع النسبي في الأجور .

ومقاد القول هو أن الارتفاع في معدل نمو الدخل في الفترة الأخيرة لا يجب أن يضلنا فهو يرجع في الأساس الى معدلات النمو الكبيرة في قطاع البترول وأنشطة السياحة وقناة السويس وهي بنود مؤقتة ولا يجب الاعتماد عليها حيث لا تتمتع بالاستمرارية .

وعلىنا أن نتذكر أن النمو الحقيقي هو الذي يتبع من زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي من خلال اصلاح الهيكل الاقتصادي ، أى من خلال التقدم الصناعي ، وفي الصناعات التحويلية وخاصة الانتاجية منها والصناعات الطبيعية المتطورة ، كذلك من خلال النمو الأفقى والرأسى للقطاع الزراعى .

وهذا ما لا تحققه سياسة الانفتاح بالشكل الذى طبقت به حيث أوضحت اتجاهات نمو الاستثمارات انها تساعد على تعميق اختلال هيكل الانتاج وليس اصلاحه .

سادسا : أثر مشروعات الاستثمار الأجنبي داخل البلاد على العمالة والأجور

من أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر مما يودي الى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة ، ويفيد تقرير وزارة التخطيط عن النشاط الاقتصادي المصري في عشر سنوات (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٩) ان فرض العمالة التي أتاحتها مشروعات الاستثمار داخل البلاد والتي بدأت الانتاج ومزاولة النشاط بنحو ١٨,٦% ألف فرصة عمل في عام ١٩٧٩ مقابل ١٠٥ ألف فرصة عمل في عام ١٩٧٨ ، ٣٨ ألف فرصة عمل في عام ١٩٧٧ .

ويوضح الجدول التالي تطور العمالة في مشروعات الاستثمار داخل البلاد والتي بدأت الانتاج خلال السنوات ٧٧-١٩٧٩ موزعة حسب الأنشطة الاقتصادية .

النسبة الى المجموع الكلي %	١٩٧٩	النسبة الى المجموع الكلي %	١٩٧٨	النسبة الى المجموع الكلي %	١٩٧٧	السنة / النشاط
%٧٩	١٤٧١٧	%٧٣	٧٦٥٦	%٧٥	٢٨٥٥	مجموع القطاعات السلعية
%٢٠	٣٨٧٥	%٢٦	٢٧٩٤	%٢٤	٩٢٧	مجموع القطاعات الخدمية
%١٠٠	١٨٥٩٢	%١٠٠	١٠٤٥٠	%١٠٠	٣٧٨٢	المجموع الكلي

المصدر : وزارة التخطيط

تطور الاقتصاد المصري في عشر سنوات ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٩ - أغسطس ١٩٨٠

وتقدر الأجور التي دفعتها المشروعات التي بدأت الانتاج داخل البلاد خلال عام ١٩٧٩ ٢٣٨ مليون جنيه مقابل ١٢٢ مليون جنيه في عام ١٩٧٨ ، ٤٤ مليون جنيه عام ١٩٧٧ . وذلك يبلغ متوسط ١٢٧٩٦ سنويا الأجر السنوي لعام ١٩٧٩ (١٢٧٩٦) . ومقارنة فرض العمالة التي تتيحها مشروعات الاستثمار الأجنبي داخل البلاد بعدد المشتغلين في الاقتصاد القومي نجد أن هذه النسبة هي ٢% . عام ١٩٧٩ مقابل ١% عام ١٩٧٨ ، ٠,٤% عام ١٩٧٧ . وهي نسبة ضئيلة توضح قلة الوزن النسبي لهذه العمالة على المستوى القومي وذلك يدل على أن مساهمتها

محدودة للغاية بالمقارنة بالعمالة على المستوى القومى ، فهذا على الرغم من أن نموها يواكب ارتفاع معدلاتها باطراد فقد وصلت عام ١٩٧٩ ( ٥٦% ) بالمقارنة لعام ١٩٧٨ حيث كانت ٢٦٢% بالمقارنة لعام ١٩٧٨ .

ويوضح الجدول التالى حجم العمالة على المستوى القومى وفى مشروعات الانفتاح داخل البلاد

فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ طبقا لبيانات الهيئة العامة للاستثمارات وبيانات وزارة التخطيط .

البيان		عام ١٩٧٨		عام ١٩٧٢		عام ١٩٨٠	
المشروعات		العمالة	نسبة ٢+١	العمالة	نسبة ٢+١	العمالة	نسبة ٢+١
١ - مشاريع الانفتاح		١١٢٢٨	١١٥%	١٨٧٢٨	١٧٧%	٢٧٤٥٧	
٢ - المستوى القومى		١٠٢١٦٣	١٠٠%	١٠٥٦٠٣	١٠٠%		

المصدر : تقارير الهيئة العامة للاستثمارات وبيانات وزارة التخطيط .

وطبقا لبيانات هيئة الاستثمار تقدر العمالة المفضلة لمشروعات الاستثمار الأجنبى داخل البلاد بحوالى ٣٨٢٥٣ عامل ما بين ٣٧٥٢٩ عمالة مصرية و ٧٢٤ عمالة أجنبية ، تقدر الأجر الفعلية المدفوعة لهم بحوالى ٩٧٨٤٦ مليون جنيه بمتوسط أجر سنوى ٢٥٥٧٩١ والذي نريد أن نؤكد هنا أن الزيادة التى طرأت على حجم العمالة لن تغير على الاطلاق فى الوضع النسبى بالنسبة لعدد المشتغلين على المستوى القومى فنجد أن هذه النسبة تصل الى ٤% حتى نهاية ١٩٨١ .

وما هو جدير بالملاحظة أن مستويات الأجر فى مشروعات الاستثمار الداخلى تزيد عن نظيرتها فى القطاعات والأنشطة المشابهة ، مما يعمل على اجتذاب صفوة الخبرات والمهارات العالية من قطاعات والأنشطة بشكل قد يؤثر على مستويات الانتاج فى الشركات العامة وعلى الكفاية الانتاجية فاذا قارنا متوسط أجر العامل المصرى بمشروعات الانفتاح بمثليه على المستوى القومى فنستطيع أن نتبين الأثر السلبي الذى يتمثل فى خلق مستويين للأجور عن شأنها ان تؤدى الى زيادة الفوارق بين الدخول .

ويوضح الجدول التالى هذه الفروق الضخمة .

القطاع	المستوى القومى (١.)	مشروعات الانفتاح (٢.)	نسبة الزيادة ١ + ٢
الزراعة	١٤١	٦٨٠	%٤٨٢
الصناعة	٤٧٠	٩٣٢	%٢٠٠
القطاع السلعى	٢٤٥٧	%٩٤٤	%٣٨٤
قطاع التوزيع	٤٢٢	١٣١٨	%٣١٢
قطاع الخدمات	٦١٧	١٤٨٩	%٢٤١
المتوسط العام	٣٤٠٥	١٠٤١	%٣٠٠

المصدر : . معهد التخطيط القومى - بحث دبلوم مقدم من أحمد عبد الغنى بين عن دور الانفتاح الاقتصادى  
فى تنمية الاقتصاد المصرى .

والملاحظة الهامة الثانية فى هذا الصدد ، هو التباين الشديد فى أجور العمال المصريين والأجانب . حيث نجد أن أجر العامل الأجنبى يعادل ٢٨ ضعفا لأجر العامل المصرى فى الصناعة ، و ٢١ ضعفا فى الزراعة ، و ١٤ر٥ ضعفا فى المشروعات الخدمية وفى المشروعات الانشائية ٩ أضعاف ، و ١٦ ضعفا فى المتوسط العام<sup>(١)</sup> ويوضح الجدول التالى هذه الفروق .

ملاحظات	نسبة الزيادة ١ + ٢	متوسط الأجر السنوى		القطاعات
		أجانب	مصريين	
الاجانب محسوبة على المشروعات الكيماوية	%٢٨٠٢	٢٦٣١٥	٩٣٩	المشروعات الصناعية
الاجانب محسوبة على المقاولات فقط	%٩١٢	١٢٨٢٠	١٤٠٥	المشروعات الانشائية
الاجانب محسوبة على السياحة فقط	%١٤٥٦	١٣٧٩٣	٩٤٧	المشروعات الخدمية
			٨٥٧	المشروعات الزراعية
	%١٦٧٧	١٦٥٥١	٩٨٧	متوسط عام

المصدر : معهد التخطيط القومى ، المصدر السابق .

(١) محسوبة على أساس بيانات هيئة الاستثمار والتقارير السنوية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

## ثانيا : الأثر على توزيع الدخل

- إذا كان من أهم أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادى العمل على جذب الاستثمارات المباشرة سواء الأجنبية أو العربية فذلك لاتاحة الفرصة امامها بما تحمله من خبرات تكنولوجية لاقامة المشروعات التى تساعد على ارتفاع معدلات التنمية والاسراع بها وكل ذلك فى النهاية لرفع مستوى معيشة الأفراد والأهم من ذلك هو وصول ثمار هذه التنمية لغالبية أفراد الشعب .
- وإذا كنا قد توصلنا فيما سبق إلى أن أثر استخدام رؤوس الأموال الأجنبية على زيادة الدخل يعتبر محدودة وذلك للصغر النسبى لحجم الاستثمارات الأجنبية واتباع الشركات الأجنبية للأساليب الكثيفة رأس المال نسبيا مع تمييز العاملين الأجانب بمرتبات مرتفعة للغاية فان ما نريد بحثه الان هو الأثر على توزيع الدخل ومعرفة ما اذا كان توزيع الدخل أصبح أكثر عدالة أم أكثر سوءا بعد تطبيق سياسة الانفتاح واستجلاب رؤوس الأموال الأجنبية على مصر .
- حيث لا تخفى أهمية أثر ذلك على اختلال مستويات الاستقرار والتوازن الاجتماعى بين الفئات والطبقات المختلفة فى المجتمع ، مما يؤدى لآثار خطيرة ومدمرة فى المستقبل القريب والبعيد .
- الواقع أننا نستطيع أن نقرر أن مصر قد شهدت خلال السبعينات اختلالا كبيرا فى هيكل توزيع الدخل لغير صالح محدودى الدخل ، ويتضح ذلك من الآتى :
- اتجاه النصيب النسبى لعائد العمل من الدخل القومى الى الانخفاض من ٤٠.٥% عام ١٩٧٧ الى ٣٠.٣% عام ١٩٧٩ وبالتالى ارتفاع النصيب النسبى لعوائد حقوق التملك من ٤٩.٧% الى ٦٩.٧% عن نفس الفترة . وهذا الاتجاه يعتبر ضمنا اعادة توزيع الدخل القومى فى صالح أصحاب الدخل الكبيرة وذلك لان أصحاب الدخل المحدودة غالبا ما تكون دخولهم ناتجة من عائد العمل ، بينما دخول أصحاب الدخل الكبيرة غالبا ما تكون ناتجة عن عوائد عوامل الانتاج الأخرى ( الربح ، والفائدة والاتجار ) .
  - زيادة دخول فئة المستثمرين نتيجة الضمانات والامتيازات والاعفاءات الضريبية والجمركية ، هذا بالإضافة الى منحهم حرية تسعير منتجاتهم والذي مكنتهم من تحقيق أرباح كبيرة .

فى نفس الوقت الذى لم يحدث فيه تغيير فى الهيكل الضريبي مقابل التغيير السريع الذى حدث فى هيكل توزيع الدخل القومى فنجد أن نصيب الضرائب غير المباشرة التى يتحملها دائما أصحاب الدخل الثابتة تمثل ٢٥٤٪ من الكتلة الضريبية عن عام ١٩٢٩ بينما تمثل الضرائب المباشرة ٢٣٦٪ فقط وذلك رغم تغيير توزيع هيكل توزيع الدخل كما سبق أن ذكرنا لصالح حقوق التملك حيث وصل الى ٧٠٪ من اجمالي الدخل القومى . (١)

- الارتفاع النسبى لأجور العاملين بمشروعات الانفتاح كما سبق أن أوضحنا .
- الدخل الكبير الذى حققته الفئات المتصلة بالمستثمرين الاجانب من خلال تقديم خدمات لهم من ايجار اراضى ومساكن ، وسمرة ، ووكالة ، الخ .
- الدخل الكبير الذى تحققت لافراد القطاع الخاص المصرى نتيجة اطلاق حرية التجارة الخارجية ، وتزايد الاستيراد بدون تحويل عملة التى لا تدفع عنها ضرائب مناسبة .
- الدخل الكبير الذى حققها البعض بطرق غير مشروعة مثل التهريب وتجارة العملة والستى سهلتها متاح الانفتاح الاقتصادى عن طريق المناطق الحرة ، ونظم الاستيراد بدون تحويل عملة ، والقاء الرقابة على النقد .
- يبقى أثر الضغوط التضخمية التى أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى الى زيادة حدتها وما يترتب على ذلك الى سوء فى توزيع الدخل . فقد ساهمت هذه السياسة عن طريق الآثار السلبية على الانتاج وهكيل الانتاج كما سبق ذكره وقصور نمو الانتاج عن ملاحقة نمو الطلب الكلى من ناحية ، ومن ناحية اخرى أدى الى زيادة الطلب الكلى نتيجة زيادة الانفاق الاستهلاكى العام والخاص وكذلك الانفاق الاستثمارى وأيضا نتيجة زيادة دخول بعض الفئات كما سبق ذكره مع ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك عند هذه الفئات ، وازداد الانسداد الاستهلاكية الترفية نتيجة عامل التقليد والمحاكاة كل ذلك أدى الى اختلال العلاقة بين العرض الكلى والطلب الكلى سواء من حيث حجم كل منهما أو من حيث أن هيكل الطلب الكلى لم يقابله هيكل عرض ملائم من السلع .

(١) د . أحمد الشرقاوى ، السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية فى مصر خلال السلعينات ، مذكرة خارجية رقم (١٢٩٨) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .



هذا الاختلاف أدى بطبيعة الحال الى ارتفاع اسعار كثير من السلع الى الارتفاع ، هذا بالإضافة الى استيراد التضخم من الخارج كنتيجة حتمية للانفتاح وكتيجة لحرية التجارة والنقد والاستيراد بدون تحويل عملة .

كما أدى التكاليف على العملة الأجنبية وذلك لتمويل الاستيراد الى رفع سعرها بالنسبة للعملة المصرية . وكان من الطبيعي أن يحمل المستهلك النهائي فروق هذه الأسعار .

وهكذا نجد أن سياسة الانفتاح وما استتبعه ذلك من استثمارات أجنبية مباشرة قد أدت الى ازدياد الضغوط التضخمية أو التي تتضح من اتجاه الأرقام القياسية للأسعار عن هذه الفترة سواء الرقم القياسي لأسعار الجملة أو المستهلكين في الريف أو الحضر ولمختلف السلع والخدمات للارتفاع المتواصل والحاد . فقد ارتفع الرقم القياسي العام مرتين ونصف خلال الفترة ١٩٨٠-٧٠ إلا أن هذا الارتفاع كان ارتفاعاً تضاعفياً واحداً اعتباراً من ١٩٧٣ كما يتضح من الجدول التالي :

#### تطور الأرقام القياسية للأسعار في الفترة ١٩٨٠-٧٠

السنة	الرقم القياسي
١٩٧٠	١١٧١
١٩٧٢	١١٧٢
١٩٧٣	١١٩
١٩٧٤	١٢٧٧
١٩٧٥	١٤١
١٩٧٦	١٥٥
١٩٧٧	١٧١٢
١٩٧٨	١٩١١
١٩٧٩	٢١٤٦
١٩٨٠	٢٧١٥
١٩٧٠	١١٧١
١٩٧٢	١١٧٢
١٩٧٣	١١٩
١٩٧٤	١٢٧٧
١٩٧٥	١٤١
١٩٧٦	١٥٩
١٩٧٧	١٧٧
١٩٧٨	١٩٥٩
١٩٧٩	٢٢٠٧
١٩٨٠	٣٠٧٢
١٩٧٠	١١٧١
١٩٧٢	١١٧٢
١٩٧٣	١١٩
١٩٧٤	١٢٧٧
١٩٧٥	١٤١
١٩٧٦	١٥٩
١٩٧٧	١٧٧
١٩٧٨	١٩٥٩
١٩٧٩	٢١٤٦
١٩٨٠	٢٧١٥
١٩٧٠	١١٧١
١٩٧٢	١١٧٢
١٩٧٣	١١٩
١٩٧٤	١٢٧٧
١٩٧٥	١٤١
١٩٧٦	١٥٩
١٩٧٧	١٧٧
١٩٧٨	١٩٥٩
١٩٧٩	٢١٤٦
١٩٨٠	٢٧١٥

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية عن عام ١٩٨٠ ، ١٩٧٨

ولا يخفى بطبيعة الحال أثر هذا الارتفاع في أسعار السلع والخدمات على سوء تخصيص الموارد من ناحية ومن ناحية أخرى الى أحداث اختلال أو سوء لتوزيع الدخل لغير صالح أصحاب الدخل المحدودة .

تاسعا : آثار مشروعات الاستثمار العربى والأجنبى الداخلى على ميزان المدفوعات :

لتحديد هذه الآثار بدقة يلزم أن تتوفر بيانات غميلية توضح دور هذه المشروعات فى دخول وخروج النقد الأجنبى الى ومن الاقتصاد المصرى . ولكن البيانات المتاحة فى هذا الخصوص نادرة وتركز على المستهدف وليس ما هو فعلى ، فضلا عن أن ما أتبع لنا من هذه البيانات ورد فى صورة اجمالية وخلصوا من التطويرات السنوية مما لا يساعد كثيرا على تكوين فكرة واضحة عن آثار مشروعات الاستثمار العربى والأجنبى على ميزان المدفوعات المصرى . ومع ذلك فالتا ، بعد استخدام ما هو متاح من البيانات خاصة بهذه المشروعات ، سوف نلجأ الى مؤشرات غير مباشرة ولكن تتبعها يمكن من الحكم على آثار هذه المشروعات على ميزان المدفوعات .

أولا : من واقع بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة يمكن أن نجمل قيمة الصادرات المستهدفة والصادرات الفعلية للمشروعات داخل البلاد حتى ١٢/٣١ / ١٩٨١ من الجدول التالى :

بيان قيمة الصادرات المستهدفة والصادرات الفعلية

للمشروعات داخل البلاد حتى ١٢/٣١ / ١٩٨١

القيمة بالالف جنيه

القطاعات	عدد المشروعات	الصادرات المستهدفة	الصادرات الفعلية
١ - <u>غزل ونسيج</u>			
- مشروعات بدأت الانتاج	٢٩	٥٤٧١٦	٣٥٠٢
- مشروعات تحت التنفيذ	٩	١١٨٧٢	
- مشروعات موافق عليها حديثا	٢٠	٧٨٢٠٥	
٢ - <u>التعديين</u>			
- بدأ الانتاج	١	٤٧١	
٣ - <u>صناعات غذائية</u>			
- بدأ الانتاج	٨	٨٩٣٨٥	١٠٠
- تحت التنفيذ	٩	١٦٠٤١	
- موافقات حديثة	١١	٦٠٢١٣	

عدد الصادرات الصادرات المشروعات المستهدفة الفعلية			القطاع
			<u>٤ - الصناعات الكيماوية</u>
١٥٦٨	٤٣٥١,٥	٤٧	- بدأ الإنتاج
	٥٠٥٤٢,٥	٢٦	- تحتم التنفيذ
	٣٢٦٢٢١	٢٤	- موافقات حد بيته
			<u>٥ - الصناعات الخشبية :</u>
	٦٤٣٢	٧	- بدأ الإنتاج
	٥٣٧٤١,٥	٥	- تحتم التنفيذ
	١٢٢٤٠	٣	- موافقة حد بيته
			<u>٦ - الصناعات الهندسية</u>
١١١	١٠٣٣٥	١٥	- بدأ الإنتاج
	٢٨٨١٢	٧	- تحتم التنفيذ
	١٧٩٥٧,٠	٢٢	- موافقة حد بيته
			<u>٧ - مواد البناء والحراريات</u>
١٣٧	٧٤٤٢	٦	- بدأ الإنتاج
	٣٠٤٨٤	١٣	- تحتم التنفيذ
	١٠٩٢٤٤	١٠	- موافقة حد بيته
			<u>الصناعات المعدنية</u>
	١٧٩٣٠	١٩	- بدأ الإنتاج
	٣٦٥٧	٤	- تحتم التنفيذ
	٤٦٤١٢	٧	- موافقة حد بيته
			<u>٩ - الصناعات الدوائية</u>
	٧٠٤	١	- بدأ الإنتاج
	٢٠٧٠	٢	- تحتم التنفيذ
	١٦٦٦	٣	- موافقة حد بيته

وقد حسبنا أرقام هذا الجدول من واقع بيان قيمة الصادرات المستهدفة والصادرات الفعلية للمشروعات داخل البلاد حتى ١٩٨١/١٢/٣١ ولم تحدد الهيئة في هذا البيان ما اذا كانت أرقام الصادرات "المستهدفة" أو الفعلية" تعبر عن صادرات سنوية، أم تخص الفترة منذ بدء المشروع في الانتاج وحتى ١٩٨١/١٢/٣١ ، ومع ذلك فاننا نفترض أن المستهدف والفعلى في هذه الأرقام محسبان على نفس الأسس ولنفس الفترة الزمنية ، ومن ثم فان أرقام الجدول السابق توضح لنا أن الصادرات المستهدفة بالنسبة للمشروعات التى بدأت الانتاج - تبلغ قيمتها حوالى ١٥٠.٥ مليون جنيه فى حين أن صادراتها الفعلية بلغت حوالى ٤٠٤ مليون جنيه ، وهو ما يعنى أن نسبة تنفيذ هذه المشروعات للمستهدف من الصادرات لا تكاد تبلغ ٤% . وذلك ما يوضح شدة انخفاض مساهمة تلك المشروعات فى الصادرات ، كما يوضح فى نفس الوقت أن الآمال المعقودة عليها فى زيادة الصادرات مبالغ فيها جدا أو أنها تعطى الهيئة بيانات مبالغ فيها عن صادراتها المستهدفة .

ثانيا : ولاستكمال نقص وعدم دقة البيانات المتاحة عن آثار مشروعات الاستثمار الداخلية على ميزان المدفوعات ، نستعين ببعض المؤشرات ذات الدلالة فى هذا الشأن .

فإذا كانت سياسة الانفتاح وما واكبها من تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية قد قصد منها انتعاج طريق معينة لاحداث تغييرات هيكلية تدفع الاقتصاد المصرى فى طريق التنمية ، فان التقييم الأساسى لآثار هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات لا بد وأن يركز على آثارها الفعلية على الصادرات والواردات المصرية ، باعتبار أن ميزان التجارة الخاص بهذين المتغيرين هو العنصر الرئيسى فى تكوين ميزان المدفوعات ، فضلا عن أنه يحدد فى النهاية درجة وأهمية الاختلال فى ميزان المدفوعات وانعكاسات ذلك على الاقتصاد القومى .

فإذا ما رجعنا الى التطور العام للصادرات والواردات السلعية المصرية ، من واقع احصاءات البنك المركزى المصرى ، نجد أن حصيلة الصادرات والتجارة العابرة ، وكذلك المدفوعات عن الواردات والتجارة العابرة ، قد تطورت خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨١/٨٠ على نحو ما يوضحه الجدول التالى :

حصيلة الصادات والتجارة العابرة والمدفوعات  
عن الواردات والتجارة العابرة ( ١٩٧٤ - ٨٠ / ١٩٨١ )

١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	* ١٩٨١ / ٨٠
٦٥٣,٩	٦١٢,٨	٦٢٩,٧	٨٨٨,٠	١٣٨٨,٥	١٧٥٨,٤	٢٦٩٧,١	٣٠٠٣,٨
١٢٥٢,٨	١٦٩١,١	١٦٤٦,٢	٢١٣٦,١	٣٦٩٧,٨	٤٦٧٢,٦	٥٣٠٤,٤	٦١٠٥,٥
٥٩٨,٩	١٠٧٨,٣	١٠١٦,٥	١٢٤٨,١	٢٣٠٩,٣	٢٩١٤,٢	٢٦٠٧,٣	٣١٠١,٧
ميزان التجارة الخارجية							

المصدر : البنك الاهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، العدوان الاول والثانى ١٩٨١ جدول ١/٢/٣

\* مأخوذ عن د. مركزى زكى : تقييم الاداء لبرنامج التثبيت الاقتصادى الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى ( ١٩٧٧ - ١٩٨١ )  
المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ٦-٨ مايو ١٩٨٢ ، ص ٣٤ .

وطبقاً لأرقام هذا الجدول نجد أن كلا من حصيللة الصادرات والمدفوعات عن الواردات قد تزايدت بمعدل سنوى قدره ٢٨% و ٢٩% فى المتوسط على التوالى ، فى حين أن عجز ميزان التجارة قد تزايد بمعدل سنوى قدره ٢٣% وفى المتوسط ، فإذا ما قارنا بين معدلات نمو هذه المتغيرات الثلاثة ، يمكن القول بأن هناك نوع من العوازن بين المتوسط السنوى لمعدل نمو الصادرات والمتوسط السنوى لمعدل نمو الواردات ، أما عن المتوسط السنوى لمعدل نمو العجز فى ميزان التجارة فهو يزيد عن هذين المعدلين ، إذ يبلغ ٣٣% وهو بالغ الارتفاع مما يوضح حدة الاختلال الجوهري فى ميزان المدفوعات المصرى خلال فترة تطبيق سياسة الانفتاح ومنح الامتيازات لمشروعات الاستثمار المنشأة فى ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعد يلاءه ويمكن تكوين فكرة واضحة عن آثار هذه المشروعات على الصادرات والواردات من خلال التحليل الاقتصادى الجنى على ظروف الاقتصاد المصرى :

فبالنسبة للصادرات : يلاحظ أن المعدل المرشح لنمو الصادرات السلعية المصرية يعود بصفة أساسية الى النمو السريع لصادرات البترول ، وفى خلال الفترة ( ٧٤-١٩٨٠ ) بلغ متوسط معدل نمو حصيللة صادرات البترول الخام ومنتجاته ( طبقاً لإحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ) ١٠٩% سنوياً\* وإذا ما لاحظنا أن المتوسط السنوى لنسبة هذه الحصيللة الى اجمالى حصيللة الصادرات قد بلغ خلال نفس الفترة ٣٣% . يمكن أن نخلص الى أن متوسط المعدل السنوى لنمو حصيللة الصادرات الأخرى كان سالباً مما يعنى أنه لا المشروعات المقامة فى غير ظل قوانين استثمار رأس المال العربى والأجنبى ولا تلك التى استطلت بامتيازاته واستثناءاته قد أسهمت فى زيادة حصيللة الصادرات المصرية ، ويعود ذلك بصفة أساسية الى قصور المعروض فى السوق المحلية من السلع والخدمات عن ملاحقة الطلب عليها ، وهو ظلم قد تزايد بسرعة كبيرة وتنوع كثيراً خلال الفترة المذكورة نتيجة الرواج النقدي الذى وجد مصدره فى تزايد إيرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، فضلاً عن تزايد الزيادة الكبيرة فى حصيللة صادرات البترول ، وتزايد التمويل الداخلى باستحداث العجز .

( \* ) حسبنا هذا المعدل من البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ١٠ ، ٢ لسنة ١٩٨١ .

وإذا أمعنا النظر في نوعية مشروعات الاستثمار في ظل القانون ٤٣ نجد أن ما بدأ النشاط منها ( وكذلك المشروعات تحت التنفيذ ) يدخل ضمن الأنشطة التي يستوعب الطلب المحلي عليها معظم - ان لم يكن كل انتاجها - . مما يعنى أن اسهامها في الصادرات يكاد يكون معدوماً (\*) والحقيقة أننا لا نتوقع أن يكون لمثل هذه المشروعات ( حالياً أو في المستقبل المنظور ) اسهام يستحق الذكر في مجال زيادة الصادرات ، ويفسر ذلك :

أولاً : بأنها تسعى الى تنظيم ارباحها ، ولا شك أن هذا الهدف سهل التحقيق في سوق يعانى من الاختناقات والأزمات في جانب العرض ، مظما هو الحال في السوق المصرى .

وثانياً : لو افترضنا أن استثمارات خارجية مباشرة ترفض في أن تأتى الى مصر بفرض التصدير ، فمن المنطقى أن تتركز هذه الاستثمارات في المناطق الحرة ، وتستفيد بامتيازاتها ( وهى أعم وأشمل من امتيازات الاستثمارات الداخلية ) وتجنب نفسها عبء ومشاكل مرور مستلزمات انتاجها ومشتقاتها من خلال المنافذ الجمركية ، وهى في نفس الوقت لا تخسر السوق المصرية حيث تتمكن - بصورة أو بأخرى - من تصريف جزء من منتجاتها فيها بعد دفع الرسوم الجمركية ( طبقاً لبيانات هيئة الاستثمار والمناطق الحرة يقدر خلال سنة ١٩٨١ أن صادرات المشروعات في المناطق الحرة الى السوق المصرى \* ٥٦٠٤ مليون جنيه \* تبلغها يقرب من عشرة أضعاف صادراتها الى الخارج \* ٦١٩٩ مليون جنيه . )

أما عن الواردات فلا شك أن مشروعات الاستثمار الداخلية تسهم في زيادة هذه الواردات بطريقة

مزدوجة :

أ - فمن جهة نجد أن هذه المشروعات تستورد معظم - ان لم يكن كل - مستلزمات انتاجها من الخارج وتتمتع في ذلك بمزايا عديدة سبق لنا الإشارة إليها ، فضلا عن أن قانون الاستثمار لا يلزمها باستيفاء مستلزمات انتاجها من السوق المحلية كما توفرت هذه المستلزمات .

(\*) لعل ذلك ما تؤكده المقارنة التي أجريتها بين الصادرات المستهدفة والصادرات الفعلية من واقع بيانات الهيئة العامة للاستثمار .

ب - ومن جهة أخرى فان هذه المشروعات تولد وتغذى آثار المحاكاة فى نقل الأنماط الاستهلاكية الأجنبية وتعمل على تعميمها عن طريق وسائل الدعاية والاطلاق . فضلا عن أن من يأتون مع هذه المشروعات من الأجانب ، أو المصريين المتأجبيين ، ينشرون بسلوكهم أنماط الاستهلاك الأجنبية . واذنا ما أضفنا الى ذلك ارتفاع مستوى الأجور والمرتببات فى شركات الاستثمار . نستطيع أن نخلص الى أن مشروعات الاستثمار الداخلية طعم دورا هاما فى زيادة الواردات الاستهلاكية زيادة لا تحتتمها الضرورات الاجتماعية ولا الأنماط الاستهلاكية الخاصة بالأغلبية الساحقة من الشعب المصرى .

..ما تقدم يتضح أن مشروعات الاستثمار المستقلة بقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعد يلائم لا تسهم فى علاج الاخلال الجوهري بين الصادرات والواردات المصرية ، بل انها تعمق هذا الاختلال (\*) ومن ثم تزيد من حدة العجز الجوهري فى ميزان المدفوعات المصرى ، ويضاف من هذا الأثر أن اعتماد مصر على الاقتراض من العالم الخارجى، لم يتقلص بفعل سياسة الانفتاح وشجيع الاستثمارات المباشرة .

فقد كان التصور أن تمثل هذه الاستثمارات بدلا للجو إلى الاقتراض من العالم الخارجى ، ولكن الواقع أثبت خطأ هذا التصور ، فعلى الرغم من أن المكون الأجنبى لرؤوس أموال مشروعات الاستثمار التى بدأت النشاط والتى تحت التنفيذ حتى ١٩٨١ / ١٢ / ٣١ قد بلغ ما قيمته ١٢١٥٥ مليون جنيهه بالعملة الأجنبية ، نجد أن الاقتراض الخارجى (لمواجهة العجز القومى) قد تزايد من ٤٥٦٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ الى ١١٤٨٦ مليون جنيه سنة ١٩٧٧ الى ١٩٩٤٦ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ ، كما أن الالتزامات المؤجلة قد تزايدت لنفس السنوات من ٢٨٥٨٨ مليون جنيه الى ٣٨٩٤ مليون الى ٤٨٤٠

---

(\*) من واقع البيانات القليلة المتناثرة عن هذا الموضوع (انظر وزارة التخطيط - تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات



مليون جنيه<sup>(\*\*)</sup>. ومن ذلك يتضح أن الاستثمارات الداخلية المباشرة، لم تؤدى إلى استغناء مصر عن الاقتراض من العالم الخارجى ، وبالتالى فان هذه الاستثمارات لم تسهم حتى فى تخفيف ثقل أعباء خدمة الدين الخارجى على ميزان المدفوعات المصرى .

أما ما قد يقال من أن البنوك المنشأة فى ظل قوانين الاستثمار العربى والأجنبى قد أسهمت فى تخفيف حدة الضغوط على ميزان المدفوعات ( عن طريق تقليل الاعتماد على تسهيلات المورد بين وطنى التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل وكلاهما باهظ التكاليف ) فضلا من تيسيرها تمويل الواردات دون حاجة عاجلة لزيادة الصادرات أو تدبير مصادر جديدة ، فانه نوع من التبرير لنشاط هذه البنوك غير مقبول ، وينطوى على مغالطات صارخة ، فالحقيقة التى لا مرا فيها هى أن البنوك التى نشأت وتستظل باستثناءات ومزايا قانون الاستثمار تستنزف موارد النقد الأجنبى الخاصة بمصر والمصريين وتزيد من العبء الطقى على الاقتصاد القومى بزيادة حدة العجز فى ميزان المدفوعات . ودليلنا على ذلك أنه فى خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ استجذبت بنوك الاستثمار والأعمال ٤٣% فى المتوسط سنويا من موارد ها من مصادر مصرية ( بنوك وعلا؛ مصريون ) بينما المصادر الأجنبية، لم تزودها سوى بما متوسطه السنوى ٣٨% من هذه الموارد ، وتوضح الأرقام السنوية لهذه الفترة اتجاهها واضحا لتزايد اعتماد موارد هذه البنوك على المصادر المصرية مقابل عظم اعتمادها على المصادر الأجنبية ، وإذا ما أخذ جانب الاستخدامات لموارد هذه البنوك نجد أن العالم الخارجى قد استأثر فى نفس الفترة بما متوسطه السنوى ٥٧,٥% من جملة هذه الاستخدامات على حين أن السوق الداخلية، لم يخصها سوى ما متوسطه السنوى ٢٣,٩% من جملة هذه الاستخدامات<sup>(\*\*)</sup> ( وتشمل هذه النسبة احتياطات هذه البنوك لدى البنك المركزى ) . أما عن البنوك التجارية المشتركة فان نسبة اسهام المصادر المصرية فى موارد ها بلغت خلال نفس الفترة ٨٢,٥% فى المتوسط سنويا مقابل ٥,٣% للمصادر الأجنبية ، وفى خلال نفس الفترة، لم يتعد النصيب

---

(\*) وزارة التخطيط - المرجع السابق ص ٤٦ . وجد ير بالذكر أن أرقام الاقتراض الخارجى تخص الاقتراض السنوى، ومن ثم لا يدخل فيها الديون المتراكمة .

(\*\*) معهد التخطيط القومى : تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها  
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ( رقم ١٣ ) ص ٩٩-١٠٠ ، ١٠١-١٠٢ .

النسبى للسوق الداخلية ٤٣,٠% فى المتوسط سنويا من جملة استخدامات موارد هذه البنوك على حين بلغت نسبة الاستخدامات فى العالم الخارجى ٤٥,٠% فى المتوسط سنويا ٠٠٠٠٠ وبنى عن البيان أن هذه المقارنات تكشف عن أن هذه البنوك بنوعها ٠ ومن خلال انشطتها الجارية والتي افترض واضعوا سياسة الافتتاح أنها تستخدم الاقتصاد المصرى ، تحول موارد مصرية بالنقد الأجنبى لتمويل أنشطة تخدم اقتصاديات فى العالم الخارجى ، ولا شك أنها بذلك تزيد من حدة مشكلة السيولة النقدية لمصر وتزيد من حدة مشاكل ميزان مدفوعاتنا ٠

#### عاشرا : آثار مشروعات الاستثمار على المستوى التكنولوجى :

من أهم بواعث استخدام رؤوس الأموال الخارجية فى صورة استثمارات مباشرة (١) مع اغتراف الامتيازات عليها ، الاعتقاد بأنها تأتي حاملة وناقلة للتكنولوجيا المتقدمة ، وقد أشار المشرع الى ذلك صراحة فى قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى ٠٠٠٠٠ ولا شك فى أن أغلب مشروعات الاستثمار هذه تطبق فنونا وأساليب إنتاجية متقدمة بالقياس الى أغلبية المشروعات القائمة فى الاقتصاد المصرى ٠ ولكن امعان النظر فى هذا الأمر يوضح لنا عدة حقائق هامة :

١ - ان ما يأتى فى ركاب هذه المشروعات من تكنولوجيا متطورة يظل فى الغالب قاصرا على هـنـه المشروعات وخاضعا لسيطرة وتوجيه أصحابها ، وليس من المتوقع أن يسعى هؤلاء لنشر هـنـه التكنولوجيا المتطورة حتى يحتفظوا بغرق فى حليلة المنافسة فمع المشروعات الأخرى ٠

٢ - ان مشروعات الاستثمار لا تسعى لتطويع التكنولوجيا التي تستورد ها معها طبقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية المصرية ، فعلى سبيل المثال تستخدم هذه المشروعات أساليب كثيفة رأس المال فى حين أن ما يلائم الاقتصاد المصرى هو أساليب كثيفة العمل ( مع علاج الاختلالات فى هيكل المعروض من قوة العمل عن طريق برامج التدريب والتأهيل واعادة التأهيل ) ، وعلى سبيل المثال أيضا فان التكنولوجيا التي تستورد ها هذه المشروعات وليدة تطور اقتصاديات الدول المتقدمة وبلوغ مجتمعاتها مرحلة الاستهلاك الشعبى العالى ، وينعكس ذلك على توجهات وفنون الإنتاج المستخدمة ٠ وقد أدت هذه التطورات الى عدد من الخصائص المشابهة لتكنولوجيا الإنتاج ، فمن

جهة أصبحت هذه غاية فى التعقيد وهو ما أدى الى مفاتيح فهم وتحليل وتطوير وتطوير هذه التكنولوجيا أصبحت تتركز تركزا شديدا فى أيد قلة من العقول ومراكز الأبحاث غالبيتها فى الدول الغربية ، ومن جهة أخرى أصبح هناك انفصال متزايد بين كيفية استخدام هذه التكنولوجيا - وهو ما يهتم تبسيطه باستمرار - وبين فهمها واستيعابها . ومن جهة ثالثة تتصف تكنولوجيا الدول الغربية المتقدمة بالتوجيه الاستهلاكى على كافة المستويات وبالنسبة للغالبية العظمى من المنتجات بحيث أن وصف هذه التكنولوجيا بتكنولوجيا المنتجات سريعة الاستهلاك لا بجانب الصواب . . . . . تلك لمحة سريعة عن التكنولوجيا التى تستورد ها مشروعات الاستثمار ، ولكن نكون على بينة من الأمر يتعين القول بأن هذه المشروعات لا تستقدم معها سوى وسائل وكيفية استخدام نوصيات من التكنولوجيا المتطورة بينما تظل مفاتيح فهم وتحليل وتطوير وتطوير هذه التكنولوجيا بعيدا عن تناول الاقتصاد المصرى ككل ، بل بعيدا عن تناول العمالة المصرية التى توظفها هذه المشروعات . وغنى عن البيان أن تكنولوجيا المنتجات سريعة الاستهلاك لا تلائم ظروف الاقتصاد المصرى حيث يعتبر ضغط الاستهلاك وزيادة الادخار من أهم المشاكل التى تواجهه وحيث يتواضع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الى ما يقل عن ١٠% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى أدنى السدول الغربية تقديما ، وحيث تنخفض مرونة الجهاز الإنتاجى انخفاضا يجعل عرض السلع والخدمات فى قصور دائم عن ملاحقة الطلب عليها .

٣ - لا شك أن مشروعات الاستثمار المباشر تعتبر من وسائل النقل التكنولوجية المتقدمة ، ولكن هذه الوسيلة ، وكذلك الوسائل الأخرى لنقل التكنولوجيا مثل برامج المعونة الفنية ، لا تولد بذاتها التقدم التكنولوجى فى الاقتصاد المستقبل . ولا يتسع المقام هنا لمناقشة تلك القضية غصلا ، ولكننا نكفى ببيان حقيقة مؤداها أنه ينبغى التمييز بين التكنولوجيا والتقدم التكنولوجى<sup>(\*)</sup> . فعلى حين أن الأولى تعتبر عاملا من عوامل الإنتاج وقابلة للانتقال من بلد لآخر ، يعتبر الثانى عاملا من عوامل النمو والتنمية وهو غير قابل للانتقال من بلد لآخر . وأهميلا هذه الثغرة تكمن فى أنها توضح لنا أن ما

(\*) راجى فى هذا الصدد Mahmoud Abd-El-Hai Salah: " Les termes de l'échange factoriels du Tiers Monde" Thèse d'Etat- Univ. Paris II, 1981, F. 284 et p.p. 287-289.

بواكب مشروعات الاستثمار الأجنبي من تكنولوجيا متطورة لا يؤدي بالضرورة الى توفير أسباب التقدم التكنولوجي في الاقتصاد المصري ، بل اننا نرى من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن الامعان في استيراد التكنولوجيا الأجنبية والانبهار بها فضلا عن حركة استقطاب الخبراء والكوادر الفنية الوطنية المدربة بواسطة المشروعات الأجنبية الداخلية والخارجية تؤدي جميعها الى تثبيط فرص التقدم التكنولوجي في الاقتصاد المصري . (\*)

وينبغي علينا أن نشير الى حقيقة هامة مؤداها أن الدول المتقدمة ، وبطبيعة الحال مشروعات الاستثمار الأجنبية ، لا تتيج لنا - أول دول العالم الثالث بصفة عامة - سوى استخدام أنواع التكنولوجيا التي طورتها هي وطوعتها لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي لا تلجأ الى تصديرها الى الخارج الا بعد أن تضمن الاحتفاظ بأسرارها وكيفية حل تعقيداتها مكرسة بذلك غوثها وفي نفس الوقت تبعية دول العالم الثالث لها . ولنضرب مثلا على ذلك بموضوع مصادر الطاقة ، فمصر جادة منذ عدة سنوات في تنويع مصادر الطاقة والبحث عن بدائل للبتروال القابل للنفاد ، ومع ذلك لم نجد بين مشروعات الاستثمار <sup>صدي للدهم</sup> <sup>صدي للاهتمام</sup> بهذه المشكلة الحيوية ، ولا يحتج في ذلك بارغاع المخاطرة في هذا المجال ، فهناك الطاقة الشمسية التي تتوفر كل مقومات تنميتها في مصر ، وفي هذا الخصوص نلاحظ أيضا أن الدول المتقدمة التي تعاون مصر في جهود توفير بدائل لمصادر الطاقة تحبذ أن يكون السبيل الى ذلك هو المحطات النووية لتوليد الطاقة وتهمل مثلا الطاقة الشمسية . وتفسير ذلك لدينا أن هذه الدول وقد وضعت سيطرتها على أسرار الطاقة النووية ( بل وعلى مصادر خاماتها ) وبلغت صناعتها في هذا المجال مرحلة عالية من التقدم في حين أصبح التسويق التجاري عاملا هاما من عوامل استمرار وازدهار هذه الصناعة فانها لا تمنع من تصديرها الى مصر - ودول العالم الثالث - بقيود وشروط ، ولكن تكنولوجيا استغلال الطاقة الشمسية ما زالت حديثة . ونعتقد أن مصر لو اهتمت بتطوير الأبحاث والتطبيقات الخاصة بها سنستطيع

(\*) في تحليل آثار التقدم التكنولوجي الغربي في اعادة التنمية والتقدم التكنولوجي في دول العالم الثالث . انظر :

Paul Bairoch : "Le Tiers Monde dans L. impasse"  
Idies Gaktemard. Paris 1971 p.p. 263-277.

أن توفر مصدرا للطاقة لا ينضب ويمكنها أن تحقق <sup>فوق</sup> توكولجيا وتجاريا في هذا المجال ولعل هذا هو السبب في عزوف الدول المتقدمة عن معاونة مصر <sup>فوق</sup> في استغلال الطاقة الشمسية وتشجيعها لاتجاهات انشاء المحطات النووية لتوليد الطاقة حتى تضمن تبعية مصر لها توكولجيا في هذا المجال الحيوي لفتترات طويلة .

### خاتمة وتوصيات :

إذا حاولنا أن نوجز نتائج هذه الدراسة السريعة لآثار الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد القومى وعلى ضوء ما توفر لنا من بيانات نستطيع أن نلخص أهم هذه النتائج فيما يلى :

— أنه إذا كانت الاستثمارات الأجنبية قد حققت إضافات مباشرة من رأس المال الأجنبى ففى التكوين الرأسمالى ، إلا أنها كانت محدودة للغاية ولا تتناسب مع الإعفاءات والامتيازات والضمانات التى منحت له بمقتضى قوانين الاستثمار الأجنبى .

كما تميزت بالتغيرات الحادة فى معدلات النمو واتجاه الوزن النسبى لها للانخفاض بالنسبة لوسائل الاموال المصرية مما يقلل أهميتها فى التمويل وصعوبة الاعتماد عليها ففى الخطط طويلة الأجل ومتوسطة الأجل .

— المناخ الانفتاحى العام الذى أحاط بقدم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى السى اذكاء الطابع الاستهلاكى بأن ساعد على استكمال واستحكام الحلقات المؤدية لزيادة الاستهلاك نتيجة تحقيق دخول عالية لبعض الفئات التى تتميز بارتفاع ميلها الحدى للاستهلاك وكنتيجة لعوامل التقليد والمحاكاة .

هذا بالإضافة الى توفير السلع الاستهلاكية الكمالية والترفيه سواء عن طريق حريسة الاستيراد أو منتجات مشروطة الاستثمار الأجنبى فى مصر .

كما لا يخفى أثر توفير التمويل اللازم للاستيراد عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وتسابق البنوك الأجنبية والمشاركة على تمويل الاستيراد

— العمل على زيادة الاختلال الهيكلى للاقتصاد القومى فقد تركز النمو فى القطاعات غير السلعية وتركزت ظلية الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية ففى القطاعات قليلة الأهمية بالنسبة للتنمية وفى الصناعات الهامشية والتقليدية .

— تسروح الاستثمارات الأجنبية لم يقلل من ثقل عبء الدين الخارجى بل على العكس اتجه للتزايد ولم يتناقص كما كان مأمولا بأن تحل الاستثمارات الأجنبية المباشرة محل القروض .

— ازداد عجز ميزان المدفوعات وذلك للتأثيرات السلبية على الميزان التجارى من ناحية ( ازدياد الواردات وجمود الصادرات ) ونتيجة للأثر المحدود على ميزان العمليات الرأسمالية

نتيجة ضعف تدفق رؤوس الأموال من ناحية ونتيجة للتدفقات العكسية لأرباح مشروعات الاستثمار وتحويلات مرتبات العاملين الأجانب وفوائد وأقساط القروض الأجنبية التي ساهمت في التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات ( الأرقام غير متوفرة ) .

— زيادة اختلال هيكل توزيع الدخل واتساع الفوارق بين الطبقات مما يؤدي الى ضغوط اجتماعية وسياسية لا يمكن التهرب منها بنتائجها .

والآن نأتى الى السؤال الهام ما هي أهم الخطوات الواجب اتباعها أو ما هي أهم التوصيات التي تراها هذه الدراسة لتفادي سلبيات المرحلة السابقة .

وللرد على هذا السؤال نقول أن السياسة الاقتصادية للدولة يجب أن تلتزم ببعض المبادئ الأساسية :

أولاً : ألا يعتبر اللجوء الى الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية بصفة عامة ، بدلا عن الجهد الذاتي في تمويل عملية التنمية . ومن ثم اذا كانت هناك ضرورات للجوء الى الاستثمارات الأجنبية خلال مرحلة معينة ينبغي أن يظل ماثلا في الأذهان أن ذلك على سبيل الاستثناء وليس القاعدة .

ثانيا : مع الوعي بأن التنمية الحقة هي التنمية الذاتية ، لا بد من كسار التبعية الاقتصادية للخارج والتي تفاقت في العقد المنعدم بفعل التوجه الخارجى لعملية التنمية في مصر . فقد تزايد الاعتماد على الخارج بدرجة فاقت كل تصور . ولا يجب أن يفهم من ذلك أنها دعوة للانغلاق ولكن هي بالأحرى دعوة لتوجه جهود التنمية الى الداخل وللإعتماد على الذات في تدبير القسط الأعظم من الموارد اللازمة لعملية التنمية ، فالهدف الأساسى للتنمية يجب أن يكون الارتقاء بالاقتصاد المصرى الى اقتصاد ديناميكي يعتمد على الذات ويستتبع ذلك ضرورة وقف عادة هيكله الاقتصاد والمجتمع المصرى على نحو ما تتم في السنوات السبع الماضية بغية جذب الاستثمارات الأجنبية ، وذلك لا يعنى أن تكون سياستنا المعلنة هي الاستغناء عن تدفق رأس المال الأجنبى حيث أن ذلك لا يمكن أن يتم في المستقبل القريب وإنما يعنى محاولة السيطرة على الشفرة في ميزان المدفوعات

والشغرة فى الادخار والاستثمار الكلى تد ريجيا بحيث يقل بالتدريج اعتمادنا على الخارج فى نفس الوقت الذى يزداد فيه الاعتماد على الجهود الذاتية (١) . وفى هذا الصدد نحسب أن نبرز أهمية تفضيل القروض ، حيث يؤدى ذلك الى تأكيد قدرة الدولة على استخدامها فى الوجهة التى ترى فيها المنفعة القصوى للاقتصاد القومى ، هذا ولا يخفى ميزة تملك الدولة للمشاريع التى تتشعبها باستخدام هذه القروض ، ويكون ذلك بشرط الانتفاع بالقروض التى يتم الاتفاق عليها فور الانفاق ودون تأخير ، حيث انه يتم احتساب فوائد هذه القروض بمجرد الاتفاق عليها . على أنه يجب التنويه هنا الى أهمية عدم التورط فى قروض جديدة قبل استنفاد القروض القائمة الا فى أضيق الحدود .

ثالثا : تقوية وتوسيع نطاق عملى القطاع العام باعتباره الركيزة الأساسية للانتاج والتنمية فليس من المتصور أن الاستثمارات الأجنبية يمكن ان تضطلع بحعب التنمية وتعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للجماهير أو أن تحل محل القطاع العام وتدخل الدولة فى توجيهه التنمية .

رابعا : ضرورة التمسك بالتخطيط القومى الشامل منهجا وأسلوبا لادارة الحياة الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . وفى ظل واقع الاقتصاد المصرى حاليا ، كالاقتصاد مختلط ، لا شك أن مهمة التخطيط تزداد صعوبة وتعقيدا عما لو احتفظنا بسيطرة القطاع العام على معظم وسائل الانتاج . . . . . ولكن الاقتراب من مفهوم وأسلوب التخطيط القومى الشامل ليس مستعصى فى ظل الواقع الراهن لو حرصت الدولة عند وضع الخطة على أمرين أساسيين :

١ - ديمقراطية العملية التخطيطية والتى تتحقق بمشاركة الوحدات الانتاجية حتى أدنى المستويات ، فى اعداد الخطة ، ولا تقتصر هذه المشاركة على وحدات القطاع العام وإنما ينبغى أن تشمل أيضا وحدات القطاع الخاص على أساس التزام وطنى من الجميع بالأهداف الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد المصرى .

(١) وهذا يعنى العمل على تعبئة الموارد والمدخرات لاغراض التنمية والعمل على رفع مستوى الادخار الممكن عن طريق ترشيد الاستهلاك الخاص وضغط الانفاق العام .



٢ - وعلى الرغم من أن تحقيق ديموقراطية العملية التخطيطية يستتبع منطقيا أن تصبح الخطة ملزمة للقطاعين العام والخاص ، إلا أن وسائل تحقيق هذا الالتزام لا يسد وأن تختلف في حالة القطاع العام عنها في حالة القطاع الخاص . ففي الحالة الأولى يكون الالتزام تاما ومباشرا باعتبار القطاع العام ملكية اجتماعية وتلتزم وحداته في نشاطها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يتبناها المجتمع . وفي الحالة الثانية يكون الالتزام غير مباشر مما يقتضى وضع التشريعات النقدية والمالية اللازمة وزيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تنفيذها فضلا عن رفع القدرة التنافسية للقطاع العام ليكون صمام الأمان ضد استغراق القطاع الخاص فى السعى الى تحقيق الأرباح السريعة والمرتفعة على حساب الأهداف القومية .

هذه هي المبادئ العامة الاساسية التي لا يجب أن نحيد عنها والتي يجب أن نحكم مسيرة التطور فى الأجل المتوسط والى طويل . أما بالنسبة للأجل القصير فإنه يجب العمل على وقف الآثار السلبية الحادثة فى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولكي يحدث ذلك هناك جانبان يجب أن يشملهما التغيير وهى :

١ - الجوانب التشريعية : وهذا فيما يتعلق بقوانين الاستثمار وما تضمنته من استثناءات أضرت بالاقتصاد القومى ولم تكن حافزا أكيدا لتروح رؤوس الاموال الأجنبية هذا بالإضافة الى القوانين الاخرى التى صاحبت صدور قانون الاستثمار مثل قوانين التعامل بالنقد الأجنبى وفوضى الاستيراد بدون تحويل عملة ٠٠٠ الخ .

٢ - الجوانب التنظيمية : وهو ما يتعلق بتحديد علاقات كل الهيئات المعنية بمسألة الاستثمار الأجنبى تحديدا واضحا بحيث يتم اتخاذ القرارات فى جو من عدم التناقض ونعنى تحديد الوضع المؤسسى للهيئة العامة للاستثمار فيما يتعلق بعلاقتها المباشرة بوزارة التخطيط . ووزارة الاقتصاد والجهاز المصرفى وجهاز المحاسبات .

## أولا : الوضع المؤسسي للهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي

(١) : علاقة الهيئة بوزارة التخطيط

بالنسبة للوضع المؤسسي للهيئة فإننا اذا عدنا لقانون انشاء الهيئة وتحديسها مهامها نجد أنها بحكم القانون هيئة عامة يشرف عليها ويرأس مجلس ادارتها وزير الاقتصاد . وهكذا لا تجد في قانون انشائها أى خط يربط هيئة الاستثمار من قريب أو بعيد بوزارة التخطيط القومي ولو أنه أقرب الى التصور أن تحمل وزارة التخطيط القومي بدلا من وزارة الاقتصاد بحيث يكون وزير التخطيط هو رئيس مجلس ادارتها وذلك التغيير المطلوب ليس مجرد تغيير فى أشخاص من يتولون ادارة هذه الهيئة بقدر ما هو يتفق مع ضرورة ربط مشروعات الاستثمار الأجنبي بخطة الدولة القومية للتنمية وسغير ذلك لا يتصور أن نخدم رؤوس الاموال الأجنبية المتدفق الى الداخل التطور المنشود للبلاد كما رسم لها فى المواثيق الأساسية التى اعلنت هذه السياسة .

ومن هنا نجد أن على وزارة التخطيط تحديد حجم الاستثمار الكلى المطلوب لتحقيق معدل النمو المقترض . ثم بناء على حجم الموارد المحلية المتاحة والممكن تحديس ذلك الجزء من الاستثمار الذى على القطاع الأجنبي المساهمة به هذا من ناحية الحجم وفى نفس الوقت على وزارة التخطيط تحديد المجالات التى يمكن للاستثمار الأجنبي القيام بها وتحديد مشروعات محددة بالفعل فى كل مجال معين وتعتبر هذه الاتجاهات عامة ترسل الى هيئة الاستثمار التى عليها أن تهلورها فى شكل قوائم بمشروعات ويدعى اليها رأس المال العربي والأجنبي ولا تتوقف العلاقة بين وزارة التخطيط وهيئة الاستثمار عند هذا الحد ولكن بشرط فى هذه العلاقة أن تكون متبادلة بمعنى أنه بعد ترجمة هذه الاتجاهات الى مشروعات محددة ومقابلة هذه المشروعات بالطلبات المقدمة من المستثمرين بحيث يتم نوع من التوفيق بين هذه المشروعات من جانب هيئة الاستثمار وبين المشروعات المقدمة من المستثمرين كلما أمكن ذلك . وتختص الهيئة بالموافقة على المشروعات مراعية فى ذلك الاولويات التى حددتها وزارة التخطيط .

هذا بالطبع لا يلقى دور الهيئة الايجابى فى هذا الصدد فانه يقع على الهيئة عبء دراسة احوال السوق الدولى لرأس المال ومن واقع هذه الدراسة ومن واقع احتكاك الهيئة بالمستثمرين الأجانب تضع الهيئة ملاحظاتها التى ترفعها الى وزارة التخطيط التى تقوم بدورها

يأخذها فى الحسابان فى المستقبل هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يكون للهيئة رأى فيما يختص بتحديد :

- مواقع انشاء هذه المشاريع بحيث تكون فى مناطق أو محافظات دون أخرى وفقاً لدرجة تكس هذه المحافظات وحيث لا تكون هذه المشاريع عبثاً على المرافق العامة بها .

(٢) : علاقة الهيئة بوزارة الاقتصاد

أما فيما يتعلق بموافقة الهيئة على تحويل صافى الأرباح للخارج والمنصوص عليه فى قانون انشاء الهيئة فان هذه الموافقة يجب أن تكون من اختصاص وزارة الاقتصاد باعتبار أنها مسئولة عن اعداد موازنة النقد الأجنبى .

ويكون دور الهيئة فى هذا الصدد هو بحث المستندات المالية والتحقق من تجنيب الاحتياطات والمخصصات التى تنص عليها القوانين والتحقق من سداد الضرائب بعهد ا قضاء فترة الاعفاء المنصوص عليها .

ومن وجهة أخرى تختص وزارة الاقتصاد بوضع القواعد الخاصة بتمويل مشروعات الاستثمار بحيث لا تلجأ هذه المشروعات الى المبالغة فى تغطية جزء هام من رؤوس أموالها عن طريق الاقتراض .

(٣) : علاقة الهيئة بالبنك المركزى :

حيث أنه يتم تحويل المال المستثمر الى جمهورية مصر العربية واعادة تصديره وكذلك تحويل الأرباح المحققة الى الخارج بواسطة السلطات المصرية المختصة أى عن طريق البنك المركزى والبنوك التجارية المسجلة لديه فانه تبقى علاقة البنك المركزى بالهيئة كما وردت بالقانون

بحيث تقدم الهيئة المال المستثمر الوارد بوحداً العملة التي ورد بها اذا ورد نقداً على أن يكون للبنك المركزي دوراً في مراجعة تقييم المال المستثمر اذا ورد عينا أو عند التصرف فيه أو عند التصفية لاعادة تصديره وتحويله للخارج .

(٤) : علاقة الهيئة بالجهاز المركزي للمحاسبات

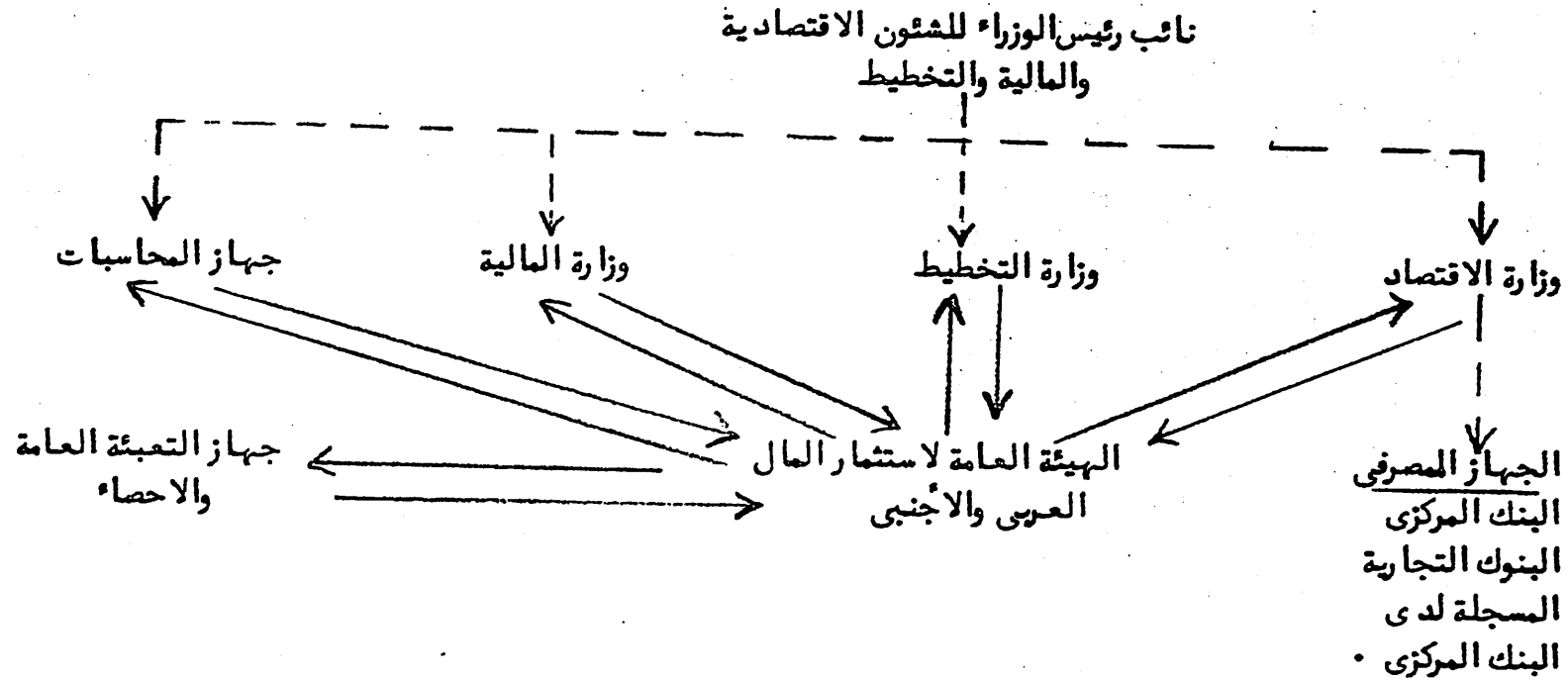
نود أن نؤكد هنا ضرورة اخضاع نشاط هيئة الاستثمار من حيث إيراداتها وطرق

التصرف فيها لأشراف الجهاز المركزي للمحاسبات مثل أى جهاز من أجهزة الدولة .

والخلاصة أن هناك علاقات مباشرة بين الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى تتطلب وجود درجة من التنسيق بين انشطتها ومن الأهمية بمكان ان تتم مباشرة هذه العلاقات المتعددة بعيداً عن تعقيدات الروتين الحكومى ومما يساعد على ذلك وضع نماذج مسبقة للهيئة وللأجهزة المتصلة بها ليسهل عمليات الهت والرقابة بشأن مشروعات الاستثمار .

وسنحاول فى الرسم التالى تحديد هذه العلاقات المتشابهة .

الوضع المؤسسي للهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي  
في إطار التخطيط القومي



ثانياً: - الجوانب التشريعية :

١ - انه لا يجب الاعتماد على الاستثناءات ومنح الامتيازات في جذب رؤوس الاموال الأجنبية لان ما يحركها في الاساس هي العوامل الاقتصادية الموضوعية المرتبطة بالبيئة الاستثمارية ، ومن ثم فمن الاخرى خلق بيئة استثمارية صالحة أساساً للاستثمارات المحلية عن القطاعين العام والخاص مع وضع قواعد محددة تسرى على كافة الاستثمارات محلية وأجنبية ومضمون ذلك أن تراعى السياسة المالية والنقدية للدولة تشجيع الاستثمارات أياً كان مصدرها وفقاً لوليات تحددتها الخطة العامة . فعلى سبيل المثال لوحظ في القانون ٤٣ أنه يعطى الاغفاءات الضريبية والجمركية بدون تمييز بين نوعية المشروعات ومدى خدمتها لاهداف التنمية في الاقتصاد المصري ، كما أنه لا يفرق بينهما من حيث فترة الانشاء والفترة التي بعدها يسد المشروع عائداً متساوياً مع المشروعات الاستثمارية الأخرى .

٢ - يجب أن يتحدد في القانون الاهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر بحيث يتم ترتيب اولويات المشروعات القادمة وفقاً لهذه الاهداف .

٣ - يجب ان ينص في القانون على منع الاحتكارات والاتفاقات بين المنتجين حماية للمستهلك ولا تطلق قوى المنافسة لصالح كفاءة الاستثمارات التي تشجع في مصر ويلاحظ أن مثل هذا النص تحرص معظم الدول ذات اقتصاديات السوق على وجوده في تشريعاتها .

٤ - يجب أن ينص في القانون على ان تعطى مشروعات الاستثمار الأولوية لاستيفاء احتياجاتها من مستلزمات الانتاج من المصادر المحلية كلما توفرت هذه المصادر .

٥ - لوحظ التطابق بين فترة الاغفاءات الضريبية والجمركية (وهي بصفة عامة خمسة سنوات الا في حالات خاصة) وبين الشرط الزمني الذي نص عليه القانون لا يمكن اعادة تصدير رأس المال للخارج ( أيضاً خمس سنوات) ومضمون ذلك التصريح الضمني للمشروعات بالهجرة الى الخارج بعد أن تكون قد استفادت بالمميزات التي منحها لها الدولة ومدون أن تسهم في تمويل الخزانة العامة تعويضاً للمجتمع المصري عن الخدمات والمرافق التي استقلتها خلال هذه الفترة .<sup>لذلك نرى</sup> أن تكون المدة الستمى

يسمح باعادة تصدير رأس المال بعدها ضعف المدة التي استفاد بها  
المشروع من الاعفاءات المقررة .

٦ - في تحديد مجالات الاستثماراتصف القانون بالعمومية الشديدة بحيث يمكن القول أن

جميع المجالات تقريبا أصبحت مباحة للاستثمار الأجنبي وهنا سجل عدة توصيات :  
أ - الخد من التصريح بإنشاء البنوك الأجنبية والمشاركة وضرورة اخضاعها لرقابة  
البنك المركزي .

ب - التحديد الدقيق لمجالات استثمارات المشروعات الأجنبية بحيث تقتصر على  
تلك التي تتطلب خبرات غير متوفرة محليا أو تحتاج لرؤوس أموال لا يسهـل  
توفيرها محليا ونرى في هذا الصدد أن تعطى أولوية طرق <sup>هذه</sup> المجالات لرؤوس  
الاموال العربية أولا . ثم لرؤوس الاموال الأجنبية .

ح - يجب التأكيد على قدرة المشروعات على تحقيق إيرادات بالعملة الأجنبية سواء  
عن طريق التصدير السلعي أو الخندمي ومتابعة تنفيذ هذه المشروعات  
لاهدافها التصديرية حتى لا تصبح تحويلاتها العكسية عبء على ميزان  
المدفوعات .

٧ - جاء القانون خلوا من أى اشارة الى الزام مشروعات الاستثمار بتد ريب العمالة المصرية  
ونقل خبراتها الفنية والادارية الى المصريين ، ولذا نرى ضرورة النص على ذلك .

٨ - ايا كانت الرغبة فى تشجيع الاستثمارات الأجنبية فان النص على عدم جواز تأميم  
أو مصادرتها يتنافى مع حقوق السيادة ومع ما نص عليه دستور الدولة من جواز التأميم  
فى حالات المنفعة العامة أو تعريض امن الدولة للخطر وما الى ذلك من حالات .  
ويحضرنا هنا ما ذكره بعض أعضاء مجلس الشعب فى مناقشات لجنة الاستماع من أن  
الأجانب لا يأخذون هذا النص على محمل الجد نظرا لأنه يتعلق بالحقوق السيادية  
للدولة . ومن السهل الغاؤه عندما يتعارض مع هذه الحقوق . وكان من الأجدر  
النص على قواعد موضوعية وعادلة للتعميم فى حالات التأميم والمصادرة .

- وفي ختام هذا التقرير تهنأنا الاشارة الى أننا لم نستفد كل ما يمكن اقتراحه لعلاج شفراء قانون الاستثمار أو لتقويم الاستثمارات العربية والأجنبية في مصر . إذ يظل الباب مفتوحاً لاقتراحات كثيرة تتصل بتفاصيل نشاط هذه المشروعات فعلى سبيل المثال :
- نرى أن نورد هذه المشروعات نسبة ١% من اجمالي الأجر المدفوعة الى الجهة المختصة بخدمات الاسكان في المنطقة التي بها المشروع أو تقوم هي بإنشاء مساكن للعاملين بها في منطقة اقامة المشروع .
  - يجب توجيه جهد خاص نحو العاملين في هذه المشروعات لتشجيعهم على زيادة مدخراتهم التي يمكن ان تكون كبيرة نظراً لارتفاع أجورهم ومراتبهم نسبياً .
- ووجدير بالذكر ان تحليلنا واستنتاجاتنا وتوصياتنا كانت تكون أكثر دقة وشمولاً لو توفرت لنا كل البيانات اللازمة . فقد مثل نقص البيانات قيدها ما على هذا التقرير . ولا ترتبط هذه المشكلة فقط بالرغبة في اجراء الدراسات عن نشاط الاستثمارات العربية والأجنبية في مصر وإنما هي تعكس ضعف وعدم فعالية أجهزة الرقابة والمتابعة لنشاط هذه المشروعات .